المجلس يختتم دورة الخريف يوم 02 فيفري.. بعد التجديد النصفي لأعضائه

مجلس الأمة 68

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الثامن والستون -جانفي 2016

على إثر التجديد النصفي :

أعضاء المجلس يجددون الثقة بالإجماع في السيد عبد القادر بن صالح رئيسا لمجلس الأمة

رئيس المجلس:

هدفنا المشترك المصلحة العليا .. والارتقاء بالممارسة البرلمانية

قانون المالية 2016:

التعبير عن الرأي من حق الجميع .. ورسم السياسات يعود للحكومة

القائمة الإسمية للأعضاء الجدد والمنتهية عهدتهم

الفهرس

المجموعات البرلمانية ترشحه.. وأعضاء المجلس ينتخبون السيد عبد القادر بن صالح بالإجماع رئيسا للمجلس — 07

أعضاء مجلس الأمة الجدد — 10

قانون المالية لسنة 2016

رئيس المجلس : عدّونا الكسل والفساد.. والمأمول ترقية مفاهيم العمل والنجاح — 18

قانون المالية التكميلي لسنة 2015 — 28

جلسات

- نحو إدماج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي — 31
- العنف ضد المرأة... — 32
- القانون التجاري..نحو تحسين مناخ الاستثمار — 33

الأسئلة الشفوية

> تنظيم االحج.. الخطوات الاستباقية — 34

> التكوين المهني.. خزان الموارد البشرية.. — 36

> الجماعات المحلية: من انتظار الدعم.. إلى الاعتماد على الموارد الذاتية — 37

> هوامش شهادة الميلاد.. — 37

> صندوق خاص لدعم الصادرات — 38

> لا وجود أي اعتماد لمرقي أجنبي ؟ ! — 38

> المدرسة فضاء يُحصّن بوعي الجميع — 40

> ملعب لكرة القدم بسطيف — 41

استقبالات — 44

النشاط الخارجي — 46

أبواب مفتوحة — 48

المدار البرلماني — 49

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
سليم رباحي
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 021 74 60 59
الفاكس: 021 74 60 83
البريد الالكتروني :
revue@majliselouma.dz

"أمامكم أود أن أتعهد بأن أعمل في أدائي كرئيس للهيئة على تحقيق الإنصاف في التعامل بين كافة أعضاء الهيئة وكافة الأطياف السياسية...

وبقطع النظر عن اللون السياسي الذي يميز الواحد والآخر منكم، فإني سأحترم كافة الآراء في حدود ما يتماشى مع الصالح العام ويساير أهداف المؤسسة ويخدم البلاد ويرتقي بالممارسة البرلمانية إلى مستوى الطموح الذي نتقاسمه...

وسأحرص على العمل وإياكم بما من شأنه تَيْسير الأداء ضمن الهيئة بالشفافية المطلوبة وبالنجاعة المأمولة... وبما يتماشى والقواعد والمبادئ المُكرّسة في القانون الأساسي والنظام الداخلي للهيئة".

من كلمة رئيس المجلس بعد تجديد الثقة

حـــــدثٌ .. وصـــور

التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة

تزامن صدور هذا العدد مع عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، وقد فرض هذا التزامن تأجيل موعد الصدور لأسبوعين حتى تتسنى مواكبة هذه العملية التي انطلقت يوم 29 ديسمبر 2015، بإجراء انتخابات أعضاء المجلس عبر الـ 48 ولاية ثم بتعيين أعضاء الثلث الرئاسي وعقد جلستي إثبات العضوية وانتخاب رئيس المجلس.

وبطبيعة الحال فإن التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة تترتب عنه عملية تجديد هياكل المجلس التي ستتم مباشرتها لاحقاً..

يذكر أن رئاسة المجموعات البرلمانية يتولاها كل من السادة:

بوزريبة عبد المجيد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي

زوبيري محمد، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية عن الثلث الرئاسي

وفي العدد القادم..
.. عرض حول عملية تنصيب هياكل المجلس

التحرير

أعضاء المجلس يؤكدون الثقة بالإجماع في
السيد عبد القادر بن صالح.. لعهدة جديدة

عملاً بأحكام المادتين 113 و114 من الدستور؛ والمادة 11 من القانون العضوي رقم 99-02، الذي يحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ والمادتين 2 و3 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛ عقد المجلس صبيحة يوم الأحد 10 جانفي 2016 جلسة علنية عامة، خصّصها لإثبات عضوية الأعضاء الجدد المنتخبين والمعينين، في إطار التجديد النصفي وانتخاب رئيس المجلس لفترة تشريعية جديدة.

وقد ترأس هذه الجلسة، وفقا للإجراءات القانونية التي تنظم العملية، السيد صالح قوجيل، باعتباره أكبر الأعضاء بمساعدة السيدين محمود قيساري ومحمد ماني وهما أصغر الأعضاء سِنّا.

وقد إستهلت الجلسة بالمناداة الاسمية على الأعضاء الـ 48 الجدد الذين تم انتخابهم على مستوى الولايات بتاريخ 29 ديسمبر 2015 والأعضاء الـ 17 الذين عينهم السيد رئيس الجمهورية في مجلس الأمة؛ وإثر ذلك تمت المصادقة على تشكيلة لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة؛ ورفعت الجلسة لتمكين اللجنة من إعداد تقريرها.

ووفقا للإجراءات المعمول بها تلا مقرر لجنة إثبات العضوية على الحضور التقرير الذي أعدّته اللجنة وتمت المصادقة عليه.

عقب ذلك، فُتحَ باب الترشّح لمنصب رئيس المجلس، حيث جددت العائلات السياسية الممثلة بالمجلس، الثقة في شخص السيد عبد القادر بن صالح ورشحته لتولي منصب رئيس مجلس الأمة، ليتم انتخابه بالإجماع بعنوان الفترة التشريعية السابعة.

وفي ختام هذه الجلسة دعا المجاهد صالح قوجيل .. المجاهد عبد القادر بن صالح إلى المنصة في لحظة مشهودة نوه فيها بمسار وتجربة وخصال الرئيس ومتمنياً له النجاح والتوفيق لمواصلة مهامه على رأس هذه المؤسسة الدستورية.

رئيس المجلس:
هدفنا المشترك المصلحة العليا .. والارتقاء بالممارسة البرلمانية

وفي أجواء طغت عليها مشاعر الارتياح العام تجاوب السيد عبد القادر بن صالح مع تأييد الثقة في شخصه، حيث تبادل التحيات مع أعضاء المجلس قبل أن يُلقي كلمة هذا نصها:

في هذه اللحظات المميزة، التي اخترتموني فيها من بينكم للإشراف على تسيير مجلس الأمة، الواجب يقتضيني بداية تقديم الشكر لكل واحد وواحدة منكم على الثقة التي منحتموني إياها، لتقلّد هذه المسؤولية النبيلة ويفرض علي كذلك إلقاء بعض كلمات تستوجبها المناسبة... كلمات أسعى من خلالها تسجيل كبير إمتناني على التشريف الذي أسديتموه أياي... والذي أعتبره بالواقع تكليف أشعر تمامًا بوزنه وآمل أن أكون في مستواه...

... أما وقد منحتموني هذه الثقة، الواجب يحتّم علي أن ألتزم أمامكم بالمقابل ببذل الجهد المطلوب للارتقاء بها إلى المستوى المأمول...

• وأمامكم أود أن أتعهد كذلك بأن أعمل في أدائي كرئيس للهيئة أقول أعمل على تحقيق الإنصاف في التعامل بين كافة أعضاء الهيئة وكافة الأطياف السياسية على حد سواء...

وبقطع النظر عن اللون السياسي الذي يميز الواحد والآخر منكم، فإني سأحترم كافة الآراء في حدود ما يتماشى مع الصالح العام ويساير أهداف المؤسسة ويخدم البلاد ويرتقي بالممارسة البرلمانية إلى مستوى الطموح الذي نتقاسمه...

• وأود أن أؤكد لكم أيضا أني سأحرص على العمل وإياكم بما من شأنه تَيسير الأداء ضمن الهيئة بالشفافية المطلوبة وبالنجاعة المأمولة... وبما يتماشى والقواعد والمبادئ المُكرّسة في القانون الأساسي والنظام الداخلي للهيئة.

الشكر والعرفان للزمـــلاء المنتهية عهدتهم

• لكن... وقبل هذا وذلك أود خاصة أن أستغل المناسبة لأتقدم بالتهنئة لكافة الزميلات والزملاء الذين التحقوا بالهيئة على الثقة التي حظيوا بها، إما من نظرائهم على مستوى دوائرهم الانتخابية أو من قبل فخامة رئيس الجمهورية، فكان لهم شرف التعيين ضمن الثلث الرئاسي في الهيئة أو تجديد الثقة فيهم لمواصلة المهمة.

• ولن يفوتني في هذه السانحة، أن أتوجه بالشكر والعرفان والتنويه بجهود كافة الزميلات والزملاء المنتهية عهدتهم وأن أقول لهم أن الهيئة سوف تبقى مدينة لهم على كافة إسهاماتهم في تعزيز الصرح التشريعي للبلاد خلال الفترة.

• بودي أن أقول لكم، زميلاتي زملائي، وقد أصبحتم أعضاء في هذه الهيئة الدستورية الهامة :

• أنكم من الآن دخلتم مرحلة جديدة وهامة في حياتكم العامة، وتشاء الظروف أن يأتي هذا الانتماء متزامنًا مع فترة تعرف البلاد فيها مستجدات جد هامة يأتي الدستور في مقدمتها... الدستور الذي يأتي بمؤشرات تنبؤ بتقديم قوانين عديدة تترجم مضمونه... وتستكمل مسلسل قوانين الإصلاحات السياسية التي اعتمدها السيد رئيس الجمهورية وتلك التي تترجم مضمون برنامجه الانتخابي، مضافًا لها القوانين العادية التي يستوجبها التسيير العادي لعمل الحكومة والتي ستبرمج بدورها للدورات القادمة... بل للسنوات القادمة...

• لقد جئتم من ولايات مختلفة وجئتم تمثلون ألوانًا سياسية متنوعة... جئتم تحملون تجربة ثمينة ورسالة نبيلة لخدمة الوطن. رسالة حمّلكم إياها منتخبوكم في دوائركم الانتخابية لتزويد البلاد بقوانين قادرة على إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة. وهنا أقول لكم... (ودون دعوتكم للتجرد من ألوانكم السياسية) أقول حاولوا أن تجتهدوا لإيجاد القواسم المشتركة التي في نطاقها يمكنكم العمل مع نظرائكم ضمن الهيئة التي أصبحتم تنتمون إليها... لإصدار قوانين جيدة تعالج مشاكل البلاد.

• وأنتم في بداية عهدتكم أقول لكم أنكم في تأدية المهمة الجديدة أنتم مطالبون بمراعاة بعض قواعد العمل الأولية.

– فأنتم لا تعملون لأنفسكم وأنتم مطالبون بالعمل في تناغم وتكامل ضمن المؤسسة التي أصبحتم تنتمون إليها ومع المؤسسات الأخرى النظيرة، من أجل الإسهام في إصدار تشريع نوعي، من شأنه تلبية تطلعات المجتمع... وأنتم مطالبون أيضا بدعم النسق القانوني الرامي إلى تعزيز ركائز دولة الحق والقانون، وتثبين دعائم الدولة الحديثة المحافظة على ثوابتها الوطنية والمتفتحة على العالم...

ما يبرز من هذه الانتخابات ولاحظه كل واحد منكم ولا شك أن المعارضة في الانتخابات الأخيرة قد حافظت على مكانتها. وإننا بالمناسبة نقول أننا مرتاحون لتواجد الرأي المخالف ضمن الهيئة... وكل ما نتمناه هو أن تساهم هذه المعارضة في إعطاء الإضافة النوعية للممارسة الديمقراطية ضمن هيئتنا وتثري الأداء البرلماني والتشريعي فيها.

• أنتم مطالبون، «دون الانسلاخ» من ألوانكم السياسية، أقول مطالبون بمراعاة مصلحة الهيئة والأخذ بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد...

• الأمر الذي يجب أن أذكّر به الجميع في هذه المناسبة هو أن حجم أدائنا التشريعي مستقبلاً سيزداد، وصلاحياتنا التشريعية سوف تتوسع وفقًا للأحكام الجديدة التي سيأتي بها الدستور الجديد، وهذا يحتم بالطبع علينا الاستعداد من الآن لنكون في مستوى المسؤولية، وأن نعمل بالتنسيق مع مؤسسات الجمهورية الأخرى وخاصة التشريعية منها... لأن المهمة ليست سهلة لكنها ليست مستحيلة.

• انتخابكم يأتي متزامنا مع ظرف خاص ومرحلة جد صعبة اقتصاديًا كما أسلفت الذكر، الأمر الذي يجعل دوركم ضمن الهيئة جد هام وجد صعب في نفس الوقت. فأنتم مطالبون بمراعاة انشغالات المواطن والتجاوب معها، ولكنكم مطالبون أيضًا بمراعاة الوضعية الخاصة بالبلاد في ظل الأوضاع الاقتصادية الدولية الضاغطة، من خلال اقتراح صيغ حلول للمشاكل المطروحة لتجنيب البلاد تبعات صدماتها الموجعة...

الأمر الذي يجب أن نذكّر بعضنا البعض به هو أن مشروع المراجعة الدستورية وبالصيغة التي ستعرض علينا يأتي في الواقع تتويجًا لمسار طويل من المشاورات مع الفاعلين السياسيين والخبراء بمبادرة وإشراف فخامة رئيس الجمهورية... وهو يحمل في طياته مميزات التغيير المرحلي والإرادة المعبّر عنها من قبل الأغلبية في الوصول بالجزائر تحت قيادة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى أحسن ما تسعى الدول الأخرى إلى بلوغه عبر تحقيق مساحات أوسع في ميدان الحريات الفردية والجماعية...

بودي وأنا أخاطبكم، أن أقول لكم...

• خلال مسيرتي البرلمانية، وعبر التجربة المكتسبة، أدركت أمرًا مهمًا يكاد يكون حجر الزاوية في ممارسة العمل البرلماني... ومفاده أن الحقيقة ليست احتكارًا لشخص بعينه...

... في هذه القاعة كل واحد منّا يحمل حقيقته، ولكن التحاور بذكاء مقرونًا بفضائل التسامح هي الفضيلة التي تحوّل الحقائق الفردية إلى مسعى جماعي يعود بالفائدة على المجموعة...

• والحقيقة الأخرى هي أن مجلس الأمة يُعتبر فضاءً واسعًا للحكمة ومكانا مفضلا للحوار والنقاش الهادئ... مجلس الأمة هو في الواقع مدرسة كبيرة وفضاءً للممارسة السياسية والديمقراطية.

وهذه المواصفات هي التي تدفعنا إلى الاعتزاز بالانتماء إليه وتدعونا لنكون سدًا منيعًا يقف في وجه كافة الشروخات والانزلاقات المحتملة...

• وفي الخلاصة أقول أن هذه الدار الكبيرة (دار مجلس الأمة) هي دار الحكمة والرصانة فلنستفد منها ولنعطيها من رصيد تجربتنا المكتسبة ما يمكِنها من الارتقاء إلى المستويات العليا...

ولنكن جديرين بالشرف الذي نلناه من الجهات التي فوضتنا بتمثيلها في هذا الصرح الدستوري الهام...

أعلم أن هناك من يعتقد وهو يستمع إلي يعتقد أن في كلمتي (ما يحمل معاني) مقدم الدروس... والواقع هو غير ذلك تمامًا.

فأنا واحد منكم، خاطبتكم بقلب مفتوح... حدثتكم من منطلق تجربتي الشخصية ضمن هذه الدار... وفي البرلمان بصفة عامة...

أخذت حريتي في مخاطبتكم لأن عددًا كبيرًا من بينكم يخوض التجربة البرلمانية لأول مرة... فأرجو أن تحملوا كلامي على هذا الأساس لا غير...

• في الأخير بودي أن أجدد شكري لكم، زميلاتي زملائي، على الثقة التي منحتموني إياها وأطلب منكم كذلك مَدّ يد المساعدة من أجل تأدية هذه المهمة النبيلة والثقيلة (بنفس الوقت) التي أسندتموها لي بما يخدم هيئتنا ويمكن بلادنا من أن ترتقي إلى مستويات أفضل ولكي تكون باستمرار بلدًا آمنًا مستقرًا ينعم بالخير والرفاه...

لن أنهي كلامي دون أن أتوجه إلى زملائي رئيس المجلس المؤقت العضو الأكبر سنًا وزميله الأصغر سنًا، اللذين باقتدار سيّرا الجلسة الخاصة بانتخابي كرئيس للهيئة فلهما الشكر والتقدير والعرفان... وفي الأخير أختتم كلامي بالقول :

«وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

القائمة الإسمية لأعـــضاء مجلس الأمة

أعضـــاء مجلس الأمة الجـــدد

الرقم	اللقب	الإسم	الانتماء السياسي	الولاية
1	أخموك	محمد	معين	
2	اماد	مصطفى	حزب جبهة التحرير الوطني	تمنراست
3	امباركي	لخضر	التجمع الوطني الديمقراطي	سعيدة
4	أوسهلة	محمد رضا	التجمع الوطني الديمقراطي	عين تيموشنت
5	باركي	عائشة	معين	
6	بالأطرش	نور الدين	الفجر الجديد	مستغانم
7	بحري	فريد	حزب جبهة التحرير الوطني	الوادي
8	برحال	بن عومر	حزب جبهة التحرير الوطني	معسكر
9	بركات	السعيد	معين	
10	بزاز	عزيز	حزب جبهة التحرير الوطني	أم البواقي
11	بطاش	محمد	جبهة القوى الاشتراكية	بجاية
12	بلهبري	ضياء الدين	حزب جبهة التحرير الوطني	تلمسان
13	بلوافي	القايم	حزب جبهة التحرير الوطني	تمنراست
14	بلوط	علي	التجمع الوطني الديمقراطي	تيسمسيلت
15	بن باديس	فوزية	معين	
16	بن بوزيد	بوبكر	معين	
17	بن بوط	عبد الرزاق	حر	أم البواقي
18	بن بولعيد	عبد الحق	معين	
19	بن زاغو	بن علي	معين	
20	بن زعيم	عبد الوهاب	حزب جبهة التحرير الوطني	الجزائر
21	بن سالم	عبد القادر	معين	
22	بن شهيدة	حفيظة	معين	
23	بن صالح	عبد القادر	معين	
24	بن صغير	عبد الكريم	التجمع الوطني الديمقراطي	ميلة
25	بن طبة	محمد	معين	
26	بن قرطبي	نور الدين	معين	
27	بن نبري	ناصر	حزب جبهة التحرير الوطني	بومرداس
28	بن يوب	رابح	التجمع الوطني الديمقراطي	قالمة
29	بن يونس	محمد	حر	غرداية
30	بن يونس	محند أكلي	معين	
31	بوبطيمة	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	غرداية
32	بوتخيل	يوسف	التجمع الوطني الديمقراطي	ورقلة
33	بوتخيل	موسى	التجمع الوطني الديمقراطي	سيدي بلعباس
34	بوجابر	خالد	حزب جبهة التحرير الوطني	تبسة

الرقم	اللقب	الإسم	الانتماء السياسي	الولاية
31	بوجوهر	ماليك	التجمع الوطني الديمقراطي	تيبازة
32	بورزق	أعمر	حزب جبهة التحرير الوطني	عين الدفلى
33	بوزريبة	عبد المجيد	التجمع الوطني الديمقراطي	جيجل
34	بوزكري	حميد	التجمع الوطني الديمقراطي	الشلف
35	بوشعير	جمال	التجمع الوطني الديمقراطي	قالمة
36	بوشلاغم	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	البليدة
37	بوعمامة	عباس	التجمع الوطني الديمقراطي	إليزي
38	بوغربال	رشيد	معين	
39	بوقفة	محمد الصالح	التجمع الوطني الديمقراطي	ورقلة
40	بيبي	عبيد	حزب جبهة التحرير الوطني	خنشلة
41	تمدر تازة	موسى	جبهة القوى الاشتراكية	تيزي وزو
42	جابري	غازي	حزب جبهة التحرير الوطني	بشار
43	جبابلية	عياش	حزب جبهة التحرير الوطني	باتنة
44	جبار	الطيب	حزب جبهة التحرير الوطني	سوق أهراس
45	جرباع	علي	التجمع الوطني الديمقراطي	المدية
46	جعفر	نورالدين	حزب جبهة التحرير الوطني	برج بوعريريج
47	جعفر	نوارة سعدية	معين	
48	جغدالي	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	مسيلة
49	جيار	الهاشمي	معين	
50	حاجي	العيد	حزب جبهة التحرير الوطني	عنابة
51	حميدوش	عبد الوهاب	حر	برج بوعريريج
52	حوباد	بوحفص	حزب جبهة التحرير الوطني	البيض
53	حود مويسة	محمد مدني	معين	
54	خالدي	الهادي	معين	
55	خثير	محمد	الحركة الشعبية الجزائرية	غيليزان
56	خذيري	مليك	حر	تبسة
57	خليفة	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	بسكرة
58	خليل	الزين	حزب جبهة التحرير الوطني	الطارف
59	راشدي	محمد	حر	قسنطينة
60	رمضان	عمر	معين	
61	زبيري	طاهر	معين	
62	زفان	بوجمعة	حزب جبهة التحرير الوطني	أدرار
63	زكرياء	محمد	معين	
64	زوبيري	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	أدرار

القائمة الإسمية لأعـــــضاء مجلس الأمة

أعضـــــاء مجلس الأمة الجـــــدد

الرقم	اللقب	الإسم	الانتماء السياسي	الولاية
65	زوبيري	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	الجزائر
66	زيان	سليمان	حزب جبهة التحرير الوطني	البويرة
67	زيتوني	مسعود	معين	
68	سطاح	بوعلام	التجمع الوطني الديمقراطي	تيسمسيلت
69	سعداني	محمد السعيد	حزب جبهة التحرير الوطني	الواد
70	سعيد	جمال	التجمع الوطني الديمقراطي	مستغانم
71	سعيدي	حسني	التجمع الوطني الديمقراطي	بشار
72	سليماني	عبد الكريم	التجمع الوطني الديمقراطي	بومرداس
73	شابني	عبد القادر	التجمع الوطني الديمقراطي	تيبازة
74	شاشوة	لويزة	معين	
75	شايد	حمود	معين	
76	شبلي	بشير	حزب جبهة التحرير الوطني	عنابة
77	شريط	الأمين	حزب جبهة التحرير الوطني	قسنطينة
78	شلوفي	مصطفى	معين	
79	شنيني	عبد القادر	معين	
80	طالبي	فتاح	التجمع الوطني الديمقراطي	ميلة
81	طقيش	عبد المجيد	حزب جبهة التحرير الوطني	سطيف
82	طوافشية	زبير	عهد 54	سوق أهراس
83	طويل	رابح	التجمع الوطني الديمقراطي	الطارف
84	الطيب	خيرة	معين	
85	عامر	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	سعيدة
86	عبد الوهاب	حسن	معين	
87	عرباوي	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	غيليزان
88	العسكري	محمد الطيب	معين	
89	عاشور	رشيد	معين	
90	عمارة	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	النعامة
91	عويسي	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	الأغواط
92	غومة	جبريل	التجمع الوطني الديمقراطي	إليزي
93	غومة	ابراهيم	معين	
94	فاضل	وحيد	التجمع الوطني الديمقراطي	سكيكدة
95	فرحات أحميدة	الطيب	معين	
96	قارة	بلقاسم	حزب جبهة التحرير الوطني	المدية
97	قازي تاني	عبد الحق	التجمع الوطني الديمقراطي	وهران
98	قاسيمي	سمير	التجمع الوطني الديمقراطي	البليدة
99	قراب	زهرة	معين	
100	قرواني	فاتح	حزب جبهة التحرير الوطني	سطيف
101	قريشي	عبد الكريم	معين	
102	قصري	رفيقة	معين	
103	قطشة	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	الجلفة
104	قنيبر	عبد الوهاب	التجمع الوطني الديمقراطي	البيض
105	قنيبر	الطيب	حر	النعامة
106	قوجيل	صالح	معين	
107	قيساري	محمود	حزب جبهة التحرير الوطني	الأغواط
108	كاشة	سعيد	جبهة المستقبل	وهران
109	كليل	الطاهر	التجمع الوطني الديمقراطي	خنشلة
110	كمون	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	تيارت
111	لبيض	عبد السلام	التجمع الوطني الديمقراطي	الجلفة
112	لزعر	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	عين الدفلى
113	لطرش	عبد الحليم	التجمع الوطني الديمقراطي	جيجل
114	مالكي	عبد القادر	معين	
115	ماني	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	البويرة
116	مخلوفي	عمار	التجمع الوطني الديمقراطي	باتنة
117	مرسلي	عبد الباهي	حزب جبهة التحرير الوطني	تندوف
118	مزيان	براهيم	جبهة القوى الاشتراكية	بجاية
119	مسيخ	أحمد	التجمع الوطني الديمقراطي	سكيكدة
120	معزوز	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	الشلف
121	ملاح	محمد الصالح	معين	
122	مندي	عبد الرحيم	التجمع الوطني الديمقراطي	تلمسان
123	مهني	غريسي	التجمع الوطني الديمقراطي	معسكر
124	مولخلوة	عبد القادر	التجمع الوطني الديمقراطي	عين تيموشنت
125	مونيب	عبد المجيد	التجمع الوطني الديمقراطي	بسكرة
126	ميساوي	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	مسيلة
127	هارون	حسين	جبهة القوى الاشتراكية	تيزي وزو
128	الهناني	عبد الغني	التجمع الوطني الديمقراطي	سيدي بلعباس
129	ولد عباس	جمال	معين	
130	ياحي	مختار	حزب جبهة التحرير الوطني	تيارت
131	يحياوي	محمد نافع	التجمع الوطني الديمقراطي	تندوف

القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتهية عهدتهم

اللقب	الإسم	الانتماء السياسي	الولاية
إكربان	محمد	التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية	تيزي وزو
اوفقير	محمد مولود	حزب جبهة التحرير الوطني	عين الدفلة
بدعيدة	بوزيد	حزب جبهة التحرير الوطني	باتنة
بلخير	كمال	التجمع الوطني الديمقراطي	سكيكدة
بلعور	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	غرداية
بن الشاوي	عبد الوكيل	التجمع الوطني الديمقراطي	ميلة
بن عروس	زهية	معينة	
بوخالفة	محمد	معين	
بودراجي	مسعود	التجمع الوطني الديمقراطي	المدية
بولحية	براهيم	معين	
بيطاط (م) ظريف	زهرة	معينة	
جفال	عبد العزيز	حزب جبهة التحرير الوطني	الجزائر
حماني	حمة	التجمع الوطني الديمقراطي	إليزي
حمدي	احمد	حزب جبهة التحرير الوطني	أدرار
* حود مويسة	محمد مدني	معين	
حيدار	احمد	حزب جبهة التحرير الوطني	أدرار
خليلي	كمال	مجتمع سلم	الواد
داود	بشير	حزب جبهة التحرير الوطني	برج بوعريريج
دراجي	صالح	حزب جبهة التحرير الوطني	بجاية
ديب	نورالدين	حزب جبهة التحرير الوطني	عنابة
ديرم	جمال	حزب جبهة التحرير الوطني	تبسة
رضوان احمد	سعيد	التجمع الوطني الديمقراطي	قسنطينة
* رمضان	عمر	معين	
* زبيري	طاهر	معين	
زحالي	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	تيبازة
زروالي	مختار	التجمع الوطني الديمقراطي	تسمسيلت
زروقي	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	غيليزان
زيدان	محمد	التجمع الوطني الديمقراطي	البليدة
سحري	محمد لزهر	التجمع الوطني الديمقراطي	قالمة
سعيدي	سعيد	التجمع الوطني الديمقراطي	عين تموشنت
سماعيلي	لمبارك	مجتمع سلم	سوق أهراس
سهلي	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	الأغواط
سي يوسف	مختار	حزب جبهة التحرير الوطني	بومرداس
سيدي عثمان	لخضر	التجمع الوطني الديمقراطي	بسكرة
* شاشوة	لويزة	معينة	

* تم التجديد لهم

اللقب	الإسم	الانتماء السياسي	الولاية
* شلوفي	مصطفى	معين	
شوية	طاه حسين	حزب جبهة التحرير الوطني	أم البواقي
طلوس	خميسي	حزب جبهة التحرير الوطني	خنشلة
* الطيب	خيرة	معين	
* العسكري	محمد الطيب	معين	
عقبي	عبد الغاني	معين	
العقعاق	علي	التجمع الوطني الديمقراطي	معسكر
عمار	الطيب	حزب جبهة التحرير الوطني	سيدي بلعباس
عياد	احمد	الجبهة الوطنية الجزائرية	تيندوف
عياد زدام	عبد الرحمان	التجمع الوطني الديمقراطي	تلمسان
* غومة	ابراهيم	معين	
* فرحات أحميدة	الطيب	معين	
قادة	بن عودة	حزب جبهة التحرير الوطني	تيارت
قاسي	عبد القادر	حزب جبهة التحرير الوطني	البويرة
قبي	آدم	حزب جبهة التحرير الوطني	ورقلة
* قراب	زهرة	معينة	
قزان	جيلالي	معين	
* قصري	رفيقة	معينة	
قيقان	جمال	التجمع الوطني الديمقراطي	المسيلة
كاس	قدور	التجمع الوطني الديمقراطي	الجلفة
كرومي	سليمان	التجمع الوطني الديمقراطي	بشار
لعايب	الحاج	معين	
لكحل	العمري	حزب جبهة التحرير الوطني	سطيف
* مالكي	عبد القادر	معين	
محياوي	الطيب	حزب جبهة التحرير الوطني	وهران
معايزية	منصور	التجمع الوطني الديمقراطي	مستغانم
معيزي	بوبكر	التجمع الوطني الديمقراطي	الطارف
* ملاح	محمد الصالح	معين	
مهني	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	الشلف
مولاي	مكي	حزب جبهة التحرير الوطني	البيض
نواصر	محمد	حزب جبهة التحرير الوطني	تمنراست
الواد	محمد	معين	
ياسف	سعدي	معين	
يحي	عبد الرحمان	التجمع الوطني الديمقراطي	جيجل
يوسف	بلحاج	حر	سعيدة

* تم التجديد لهم

جلسات

• قانون المالية 2016

نقاش هادئ .. وتطلع لتجاوز الأزمة

• رئيس المجلس : **التعبير عن الرأي من حق الجميع .. ورسم السياسات يعود إلى الحكومة**

• قراءة في قانون المالية : **الاحتراز والاستباق ... بعيداً عن التخويف والتهويل**

الخميس 29 أكتوبر 2015 **ص 34**

الخميس 12 نوفمبر 2015 **ص 37**

الخميس 26 نوفمبر 2015 **ص 42**

آلية للرقابة ونقل انشغالات المواطنين

رئيس المجلس : عدّونا الكسل والفساد.. والمأمول ترقية مفاهيم العمل والنجاح

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2015 على نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 ، خلال جلسة علنية ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس وحضرها السيد وزير المالية، ممثلا للحكومة ووزير العلاقات مع البرلمان إلى جانب عدد من أعضاء الحكومة.

هذا، وقد خصّص مجلس الأمة خمس (05) جلسات علنية لتقديم ومناقشة نص القانون المتضمن قانون المالية لسنة 2016 والمصادقة عليه.

إستمع أعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة الأولى المنعقدة يوم الإثنين 14 ديسمبر 2015 عرضًا لوزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة حول المحاور والأحكام التي تضمنها النص.

عقب ذلك، فسح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشغالاتهم وطرح تساؤلاتهم بشأن نص القانون، وإختتمت بتدخلات رؤساء وممثلي المجموعات البرلمانية، الذين ركزوا في تدخلاتهم على قضايا وطنية هامة، بحيث أكد رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني السيد عبد القادر زحالي، أن قانون المالية لسنة 2016 جاء في ظروف استثنائية تميزها بوارد أزمة اقتصادية تواجها الجزائر على غرار أغلب الدول العامل بسبب تدني أسعار البترول.

موضحا أنه يجب إستغلال أبعاد الأزمة الاقتصادية لتكون حافزا للتخلي عن الاعتماد على المحروقات، والبحث عن مصادر متنوعة للدخل القومي، طاقوية مثل الطاقات المتجددة التي يتجه العالم المتطور إليها اليوم، أو غير طاقوية مثل السياحة التي تملك الجزائر كل مقوماتها، وقبل كل هذا التوجه نحو ترقية وتطوير الفلاحة، واعتمادها كمصدر بديل عن النفط، وهو الخيار الاستراتيجي الذي يتطلب المبادرة إلى اتخاذ تدابير لصالح الفلاحين والمستثمرين في القطاع، بتوسيع المساحات المسقية وتحديث المكننة وتأهيل اليد العاملة فيها وفق المقاييس الدولية ، والتخلص من ذهنيات البالية حول خدمة الأرض .

منوها إلى أنه رغم تراجع أسعار المحروقات إلا أن قيمة التحويلات الاجتماعية المخصصة في ميزانية الدولة لسنة 2016 وصلت إلى 1840.5 مليار دج مسجلة بذلك زيادة بنسبة 7.5 % مقارنة مع توقعات قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وهذا يدل على أن الدعم الحكومي الموجه لقطاعات السكن والصحة وكذلك المواد الغذائية الأساسية لم يتغير أبدا ومازالت الدولة متمسكة بالمكاسب الاجتماعية وملتزمة بمبدأ المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن .

مضيفا أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ثمنت الحفاظ على المكتسبات الاجتماعية وسجلت بكل ارتياح ما جاء في قانون المالية من تدابير وإجراءات مشجعة أكثر للاستثمار وترقيته سواء العمومي منه أو الخاص، كما ثمنت تبسيط الإجراءات الإدارية والتسهيلات الجبائية والجمركية.

داعيا مواصلة جهود إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والأخذ في الحسبان

من جانبه رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقـــــراطي السيد لخضر سدي عثمان، أكد أن قانون المالية لسنة 2016 ، قانون يترجم سياسة الدولة في تسيير نفقاتها بما يتوفر لديها من إرادات تكفل تجسيد البرامج المسطرة من قبل الحكومة بهدف مواصلة مسيرة التنمية التي باشرها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. مضيفا أن الإجراءات المسنة في هذا المشروع تهدف إلى التخفيف من حدة تلك الإنعكاسات من خلال دعم الإستثمارات ومرافقته بهدف زيادة المداخيل خارج النفط والإعتماد على بدائل أخرى لتحقيق التوازنات بالخصوص في مجال الفلاحة الذي يعرف نهضة حقيقية وإرتفاع محسوس في المحصول الزراعي من ناحية الوعية والجودة ومن ناحية الكم، وكذلك ديناميكية المشهودة في مجال الصناعة وإستحداث الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عملية الإستثمار برفع كل القيود والعراقيل وكل أشكال البيروقراطية في الحصول على العقار الصناعي وكذا التحفيزات المقدمة من طرف الدولة لحماية المنتوج الوطني.

موضحا أن المجموعة البرلمانية للتجع الوطني الديمقراطية مدركة بوضعية العائدات النفطية التي عرفت تراجعا ملحوظا بسبب ضرورة منح الأولوية للاستثمار الوطني المنتج، وتنويع اقتصادنا على أساس عصرنة وتوسيع النسيج الصناعي والقدرات الفلاحية وترقية قطاع السياحة وهذا كله قصد ترقية النمو والتشغيل، على أن يكون هذا المسعى مرفوعا بترشيد الإنفاق العمومي.

منوها إلى أن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، تشيد بكل الإنجازات الضخمة التي تجسدت بفضل مجهودات فخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية، محققة بذلك أشواطا كبيرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأننا اليوم ننتقل إلى مرحلة النمو الاقتصادي والدفع باقتصادنا نحو الأمام وتفتحه على الاقتصاد العالمي عبر رفع مستوى الإنتاجية والتنافسية وخلق شراكات جديدة تساهم في نقل التكنولوجيا والعلوم لشركاتنا ومؤسساتنا، مما يسمح بتحقيق إنعاش اقتصادي وصناعي ينتظر منا أن نوفر له المناخ المناسب والإعداد له، بمثل قانون المالية الذي يحمل في طياته التدابير اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي الذي يتطلع إليه الشعب الجزائري.

مؤكدا في الأخير أن قانون المالية 2016 يتضمن تدابير دقيقة تواكب التغيرات التي حدثت على المستوى الاقتصادي والمالي الدولي، تحتاج دعما بالصبر والثقة والتفهم.

انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، إلا أن هذا التراجع لم يمس مشاريع التجهيز المتعلقة بالقطاعات الحيوية والبنى التحتية ولا القطاعات الحساسة كالتربية والتنمية الإجتماعية والتي رصدت لها أغلفة مالية معتبرة وكفيلة بتغطية جميع النفقات المترتبة عنها.

كما أن نص قانون المالية لسنة 2016 لم ينص على أي زيادات ضريبية أو ضرائب جديدة بل عكف على تذليل العبء الجبائي المفروض على بعض الاستثمارات الإنتاجية ذات الطابع الصناعي، وذلك عن طريق الإعفاء لمدة خمس سنوات كاملة من اضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل العام والرسم على النشاط المهني بالإضافة إلى إقرار نسبة فوائد حسنة على قروض الاستثمار الصناعي لا تتعدى 3 بالمائة.

وفي إطار الاستثمار الأجنبي أقر قانون المالية في مادة 70 توسيع نطاق قاعدة 51/49 على جميع النشاطات (الإنتاج، إنتاج الخدمات، الاستيراد...)، أما بخصوص المادة 60 التي أثيرت حولها جدل كبير من قانون المالية فأوضح رئيس المجموعة البرلمانية أن الهدف منها توسيع رؤوس الأموال المؤسسات العمومية، وكذا توسيع تمويلها إلى الشريك الخاص دون فتح راس مال الشركة العمومية (باستثناء المؤسسات الإستراتيجية الكبرى مثل سوناطراك وسونلغاز وغيرها من المؤسسات الكبرى..)، وأن هذا الإجراء سيعطي دفعا

للمؤسسات الوطنية إلى مصاف المؤسسات الناجحة والمربحة، منوها أن هذه المادة نصت أيضا بعدم إمكانية فتح أي شركة مهما كان حجمها وشكلها لا يمكن فتح رأس مالها سوى بعد موافقة السلطات العمومية وبعد موافقة مجلس مساهمات الدولة.

وبخصوص المادة 71 أوضح رئيس المجموعة البرلمانية أنها جاءت لتكمل المادة 22 التي تعزز مساعي الحكومة الرامية لضمان التسيير المحكم للإعتمادات المالية ، بتمكينها من إصدار مراسيم ترمي إلى تفعيل عملية تحويل الموارد المائية، الأمر الذي من شأنه وضع حد لتشتت الموارد المالية عن طريق إعادة بثها في المشاريع التي على وشك الانتهاء.

مثمنا في الأخير الأحكام والتدابير المتضمنة في نص قانون المالية لمواجهة الراهن ومقترحا في الأخير جملة من الاقتراحات تخص مواضيع متعلقة برهانات الساعة وتتمثل في :

• ترشيد خيارات السياسة الاقتصادية والسياسة العامة

• تعزيز دور الدولة والجماعات المحلية في قيادة التنمية وتنفيذ السياسات العامة

• النظام الجبائي لعب دور فعال وتشجيع أدوات تحصيل موارد الدولة الوطنية والمحلية

• الإنضباط المالي وتفعيل السياسات العامة وضرورة القيام ببرمجة مالية على المدى التوسط

• تفعيل الوسائط المالية وكذا إصلاح وعصرنة الينوك

• السياسة المالية والنقدية عن طريق تحديد للسوق المالية وبورصة الجزائر

• برمجة التنمية الإقتصادية حسب القطاعات وعايير الكفاءة، تنمية- شغل- إنتاجية

• إعادة تحديد معايير توجيه الإستثمارات الإنتاجية قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والأشغال العمومية

• تطوير دور ونشاط فضاءات البحث العلمي والفكري والتشاوري ببعث هيئات دراسية ، غرف التجارة والصناعة، مراكز الأبحاث..

• دراسة كيفية إصلاح وترشيد أنظمة العناية الإجتماعية من خلال دعم العائلات.

أما المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي التي تولى السيد عبد الكريم قريشي مقرر المجموعة تقديم تدخلاتها فقد اشار أن قانون المالية لسنة 2016 جاء بمجموعة من التدابير التشريعية هدفت بالدرجة الأولى إلى تعزيز الموارد المالية، مع تجنب زيادة العبء الضريبي على دافعي الضرائب من جهة، وإلى تسهيل الإجراءات الإدارية المنظمة لأنشطة المؤسسات، إضافة إلى تدابير من شأنها تحسين بيئة الأعمال، لغرض ترقية الاستثمار الوطني والأجنبي. من جهة أخرى، تضمنت هذه التدابير:

- تحيين المعدلات، وإعادة تنظيم الإيرادات، وتحسين مردود الموارد العادية للدولة،

- تشجيع ودعم المؤسسة والإنتاج الوطني الناشئ، من خلال تطبيق نظام الترقيم الجبائي، لتتبع مسار المنتجات في السوق؛ الأمر الذي يساعد على حماية صحة المستهلك، وحماية المنتجين المحليين ضد المنافسة غير المشروعة، إضافة إلى مكافحة التهريب والتقليد والغش الضريبي والعمل على تأليه النظام الضريبي.

مثمنا بإسم مجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي التدابير المتخذة من قبل الحكومة في هذا القانون، وخاصة تلك التي ترمي إلى مساعدة المواطنين في مجال التربية والتعليم العالي والصحة والضمان الاجتماعي ومواصلة السياسة الاجتماعية التي تنتهجها الجزائر، دون إهمال القطاعات الأخرى، آملا أن تسهم هذه التدابير في التخفيف من المشاكل التي يعيشها الاقتصاد الوطني، وطالبا من الحكومة العمل وبدون هوادة لمكافحة الفساد والجريمة بأنواعها.

مقترحا بإسم المجموعة تدابير وإجراءات على المديين القصير والطويل لأثار تراجع أسعار المحروقات.

على المدى القصير:

- استثمار جزء من أموال صندوق ضبط الموارد في مشروعات ذات جدوى، وتجنب التوظيفات المالية في الأسواق الأجنبية، لئلا تتآكل القيم الحقيقية بفعل التضخم؛

- نؤيد المقترح القاضي بترشيد الإنفاق والتحكم أكثر في التكاليف ؛

- مواصلة الجهود الدبلوماسية مع الشركاء المصدرين للنفط من أجل تحسين مستوى الأسعار في الآجال القصيرة؛

- يجب أن تتوجه السياسة الجبائية أساسا نحو:

- كبح الاستهلاك في بعض المواد التي يتميز الاستهلاك بالتبذير والإسراف (الخبز، المياه، المحروقات، المواد الغذائية...وغيرها)

- التمييز بين رفع الدعم في المواد الموجهة لاستهلاك المواطنين، وتلك الموجهة للمستثمرين

- تقليص الواردات خصوصا للمنتجات التي يمكن إنتاجها محليا.

- اعتماد تدابير أكثر ملاءمة وموثوقية لامتصاص السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي.

- توعية المواطنين ونشر ثقافة الاستهلاك العقلاني للحد من التبذير.

على المدى الطويل (أكثر من 5 سنوات):

- الاستثمار أكثر في قطاع الفلاحة، وتعزيزه باستثمارات في الصناعات الغذائية.

- ضرورة التنسيق بين القطاعات ذات العلاقة بقطاع الفلاحة قصد بلوغ الأمن الغذائي.

- المواصلة في الاستثمار في الطاقات المتجددة (طاقة الرياح، الطاقة الشمسية، ...)

- ضرورة توجيه الاستثمار في المواد التي نستوردها كالمواد الغذائية والأدوية.

- الاستثمار في تكرير البترول بالنظر للكميات الكبيرة التي نستوردها.

- تشجيع الإنتاج المحلي.

- دعم الشراكة مع المتعاملين الأجانب في القطاعات الاستثمارية على المستوى المحلي.

- توجيه الاستثمار نحو المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات للنهوض بها والحفاظ على مناصب الشغل.

- ضرورة مواصلة الجهود في تحقيق عوامل الأمن والاستقرار، بما يساهم في تحسين مناخ الاستثمار.

مثمنا في الأخير بإسم أعضاء المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي مجهودات فخامة رئيس الجمهورية، ودعمهم الكامل لكل الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2016.

أما جلسة يوم الثلاثاء، 15 ديسمبر 2015، استمع أعضاء المجلس إلى ردود السيد وزير المالية، ممثل الحكومة، على تدخلاتهم وإنشغالاتهم.

توصيـــــــــات اللجنة

أوصت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة في تقريرها التكميلي بما يلي:

- **تنويع مصادر الدخل الوطني بعيدا عن المحروقات، من خلال مخطط سياحي متوسط وبعيد المدى، ينص على توفير المرافق الضرورية وتحسين مستوى الخدمات، وكذا تشجيع السياحة الداخلية**
- **الاهتمام أكثر بالاستثمار الوطني باعتباره خزانا لا ينضب من الإمكانيات والكفاءات**
- **إيلاء المزيد من العناية والاهتمام للقطاع الفلاحي، من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي،**
- **منح الأولوية للاستثمار الوطني المنتج وتنويع الاقتصاد على أساس عصرنة النسيج الصناعي**
- **كبح الاستهلاك في بعض المواد التي تشهد التبذير والإسراف، وتوعية المواطنين من خلال نشر ثقافة الاستهلاك العقلاني**
- **تقليص الواردات خصوصا بالنسبة للمنتجات التي يمكن إنتاجها محليا**
- **اعتماد تدابير أكثر ملاءمة لامتصاص السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي والمالي**
- **ترشيد الإنفاق العام والتحكم في التكاليف**
- **توجيه الاستثمار نحو المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات للنهوض بها، والحفاظ على مناصب الشغل**
- **مواصلة ترقية الطاقات الجديدة والمتجددة**
- **الاستثمار في الصناعة التكريرية لمنتوجاتنا البترولي.**

سياسة رئيس الجمهـــــورية أثمرت المصالحة الوطنـــية وواءمت الجزائر مع النمو والتنمية..

في اختتام الجلسات المخصصة لقانون المالية ألقى السيد عبد القادر بن صالح كلمة بالمناسبة هذا نصها:

منذ لحظات وُفِّقنا إلى المصادقة على مشروع قانون المالية للعام 2016... المشروع الذي أضحى بعد مصادقة السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة قانونًا سيدخل حيز التطبيق (بعد إمضاء فخامة الرئيس عليه) قبل نهاية الشهر الجاري...

... أقول والحمد لله (أن الأغلبية) بما أوتيت من أدوات قانونية (يكفلها الدستور) من جعل المشروع قانونا... وأن المعارضة بجميع أطيافها قد سعت إلى لفت الانتباه والتعبير عن الرأي من خلال النقاشات العلنية التي أثارتها أثناء مناقشة مشروع قانون المالية للعام 2016...

وهي النقاشات التي اِعْتَادَتْ قُبة البرلمان اِحتضانها...

منذ مباشرة العمل في البرلمان التعددي كانت قوانين المالية على الدوام سانحة لممثلي الشعب على العموم للخوض في الشأن العام الوطني وطرح انشغالاتهم والدفع بالجهاز التنفيذي للعمل أكثر بما يخدم المواطنات والمواطنين...

التدابير الواردة في نص قانون المالية للعام 2016 لم تشد البتة عن قاعدة الالتصاق بحقيقة الصالح العام للمواطن وللدولة في جوانبه المختلفة...

فالتقليد المعمول به عَبْرَ الحفاظ على مستوى التحويلات الاجتماعية متواصل وسَقْفُ النفقات المعتمدة من طرف الدولة للاستثمار العمومي والتنمية البشرية ورفاه العائلة الجزائرية متواصل هو الآخر...

لكن بالطبع قانون المالية للعام 2016 هو قانون يتعاطى مع مرحلة اقتصادية مشوبة «بالتقلبات» الاقتصادية الصعبة وهي تجري في مناخ دولي غير مستقر على المستويات الأمنية، السياسية والاقتصادية...

إنّ أكبر مؤشرات هذا القانون... هو الحزم والرّشادة والعقلنة في التسيير...

فهو لذلك بعيد كل البعد عن التوصيفات «التشاؤمية» التي نسمعها هذه الأيام... والتي باتت مراميها واضحة للعيان باعتبارها «حمّالة» لنُذُرِ التهويل والإحباط...

ونحمد الله سبحانه وتعالى على أن الشعب الجزائري متفطن لهكذا تأويلات وسيناريوهات تحاول جرّه إلى الفوضى...

أعتقد واثقاً أن تجربتي البرلمانية وملامستي للفعل البرلماني في وطننا تدفعني إلى الافتخار بمساحات حرية الرأي والتعبير المتاحة لنا في البرلمان الجزائري ولكن الممارسة أيضا تفضي بي إلى التذكير بأن هناك أوضاعا تمليها ظروفا استثنائية يجب أن

تدفع الفاعلين في المشهد إلى الإذعان أولا إلى مفهوم الأغلبية حين اتخاذ القرار واحترام الرؤى والطروحات الأخرى حين المناقشات...

فعلو الأصوات والتراشق بمفردات لا تمت بصلة إلى موروثنا في التعامل مع بعض التطورات تدفعني إلى القول :

أنه حان الوقت ليفهم الجميع أن التعبير عن الرأي من حق الجميع لكن رسم السياسات الحكومية وتنفيذها (بعد موافقة البرلمان) هو حق للحكومة المُشَكلة من الأغلبية...

إن فخامة رئيس الجمهورية سعى منذ توليه الشأن العام إلى توخي منهج المرحلية في إخراج البلد من مضائق أزماتها إلى مشارف الحلول التي ينعم بها الشعب اليوم...

لقد عمل السيد الرئيس ولا زال يعمل بهدوء وروية تَطْبَعُها روح المسؤولية... هذه السياسات أثمرت الوئام والمصالحة الوطنية وواءمت الجزائر مع النمو والتنمية وقطعت دابر صلة الجزائر مع التخلف والفقر...

كما أن سياسات السيد رئيس الجمهورية احتاطت لمثل أيام العُسر هذه... وعليه فقانون المالية للعام 2016 يواصل تجسيد مخطط رئيس الجمهورية لدعم النمو وفق مقتضيات الظروف والمَرْحلة.

لقد أتاحت سانحة النقاشات العلنية لمشروع قانون المالية للعام 2016 الفرصة لجميع ممثلي الشعب بمختلف ألوانهم السياسية للتحاور وتدارس أوضاع البلاد وأيضا إلى الاستماع والإنصات لبعضهم البعض... وأعتقد أنّ ذلك كلّه كان فيه نفع وفائدة...

في نهاية الأمر، فإننا نقول أن قانون المالية للعام 2016... يُعد حقًا قانون مالية لجميع الجزائريين الأكفياء والعاديين معًا... قانون يبغي استئصال مظاهر التباطؤ والتخلف وغياب وحتى انعدام الأفكار والمبادرات... قانون يسعى لإيجاد ظروف مواتية لإثمار إنتاجية فعلية تعود بالنفع على الجزائريات والجزائريين...

وأن علينا أن نضاعف من مجهوداتنا وأن نكرّس الفترة القادمة لترقية مفاهيم العمل والنجاح... مهمتنا الثناء على الناجحين... ولن يتأتى هذا إلا عبر تجاوز سياسات – نَذْرَ التهويل – والمعارضة من أجل المعارضة... فعدوّنا واحد هو الكسل والفساد وثقافات الحقد وإعاقة أعمال الناس.

إنني أدعو الجميع فاعلين سياسيين وناشطين جمعويين ومواطنات ومواطنين إلى الانخراط في مسعى فخامة رئيس الجمهورية لتجاوز «مصاعب» المرحلة والولوج بالجزائر إلى مستويات أرقى باقتصاد متنوع وموارد بشرية بكفاءات عالية وما ذلك على الجزائريات والجزائريين بمستحيل...

• قانون المالية 2016: الاحتراز والاستباق..بعيدا عن التخويف والتهويل

• ميزانية 2016: البحث عن الموارد.. والأولوية للإستثمار المنتج

تعتزم الدولة سنة 2016 ترشيد مواردها المالية من خلال محاربة التبذير في ظل ظرف مالي متأزم لكن مع إعادة بعث الاستثمار المنتج الذي يعتبر من أولويات الحكومة.

ويبدو هذا جليا، من خلال قراءة قانون المالية لسنة 2016 الذي صادق عليه، أخيرا، البرلمان بغرفتيه، ووقعه رئيس الجمهورية ، السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وتبين المؤشرات المعتمدة في قانون المالية الجديد، حجم التحديات التي تواجه البلاد خلال العام الجاري، مع ارتفاع العجز في الميزانية والخزينة وتداعيات الانخفاض الكبير في أسعار النفط، حيث فقد برميل النفط الجزائري سنة 2015 حوالي 43 دولارا مقارنة بالمعدل المسجل في سنة 2014، ويتوقع أن يصل متوسط سعر "صحاري بلند" الجزائري هذه السنة إلى 57 دولارا للبرميل، مقابل 100 دولار العام الذي سبقه، وهو مؤشر يعكس مدى الرهانات التي ستعمل حكومة سلال على كسبها بالرغم من محدودية البدائل المتوفرة، في اقتصاد تعرف حصة القطاع الصناعي فيه تراجعا، حيث تمثل حسب تقدير الحكومة 3.2% من الناتج المحلي الخام برسم قانون المالية 2016، في وقت تتوقع الحكومة صادرات محروقات بـ26.370 مليار دولار، مقابل عجز في ميزان المدفوعات بـ30.3 مليار دولار، وعجز في الميزانية والخزينة بأكثر من 53.8 مليار دولار.

بدائل لتخفيض حجم خسائر سعر البرميل

أمام استمرار أزمة أسعار النفط التي أدت إلى الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة ورفع أخرى.

فقد أقر قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي. وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر.

وعلى ضوء هذه المعطيات، سيجد المواطنون أنفسهم في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة خارج ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية. ومن الواضح أن الحكومة وجدت نفسها أمام عدة خيارات صعبة، وتوازنات يتعين التعامل معها مع انهيار أسعار النفط بأكثر من 45 % خلال سنة، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية التي بلغت في قانون المالية 2016 حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام، والجدل القائم حول مسألة الدعم المباشر وغير المباشر. وأمام هذه المعادلة الصعبة، ارتأت حكومة سلال اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، وذلك لترشيد الاستهلاك .

كما يعكس قانون مالية 2016 توجها اضطراريا للحكومة، أمام توقعات استمرار تدني أسعار المحروقات والعائدات، فقد انخفضت نفقات الميزانية المقدرة بـ7984.2 مليار دينار بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%. ولجأت الحكومة إلى خيارات من بينها الضغط على ميزانية التجهيز، من خلال تجميد وإلغاء بعض مشاريع البنى التحتية، واستمرار أخرى، بالنظر إلى أولويتها، وتقليص الواردات، مع فرض رخص الاستيراد على منتجات، كالسيارات والإسمنت، بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ يتوقع قانون المالية 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96%، وقيمة الصادرات إلى 26.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 21.9%، مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون حساب الخدمات.

خفض الدعم الاجتماعي

وتتجه حكومة سلال تدريجيا إلى مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا، مع اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة، وإن كان قائما في مجال استهلاك الكهرباء من قبل، ففي مشروع قانون مالية 2016، تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة بـ7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلووات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى17% في حالة تجاوز السقف المذكور، وفي الواقع لا يختلف النظام المقترح عن ذلك الموجود حاليا، فبالنسبة للزبائن المستهلكين العاديين من الأسر فإن قيمة 125 كيلووات في الساعة تُفوتر بقيمة 1779 دينار جزائري دون حساب الرسوم، بالمقابل تتم فوترة باقي الاستهلاك بـ4179 دينار للكيلووات في الساعة، والجديد هو فرض 17% على المستهلكين الكبار، وعليه فإن المواطن العادي غير معني إجمالا بالإجراء.

بالمقابل، فإن الحكومة عملت، من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، لبيع "المازوت" بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي

المدعم، وبتجميد السعر منذ سنوات، حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7 إلى 17%. فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية ولكن ارتفاع السعر يمكن أن تكون له انعكاسات على قطاعات النقل التي تستخدم هذا الوقود، فضلا عن الفلاحة.

من ناحية أخرى، قررت الحكومة فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه إلى التركيب والتجميع. تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات المصنفة ضمن الموقع التعريفي الجمركي 8471، والذي يشمل تجهيزات الإعلام الآلي والكمبيـــوتر، تفرض عليها حقوق جمركية بـ5% ورسم على القيمة المضافة بـ17%.

فضلا عن ذلك، فإن استهلاك الإنترنت يمكن أن يعرف ارتفاعا بالنسبة للجيل الثالث للهاتف النقال، بفعل فرض رسم على قيمة مضافة تقدر بـ17%. وعلى العموم، فإن هناك زيادات ستطبق تمس المواطن بالدرجة الأولى، مثل الإنترنت والنقال، وقسيمة السيارات والضريبة على شراء السيارات التي ترتفع لثاني مرة، والتي يفرضها وكلاء السيارات على المستهلك في السعر النهائي، حيث تم تحديد تسعيرة القسيمة حسب قوتها ونوعها وسنة استغلالها، وتتراوح ما بين 6 آلاف إلى 18 ألف دينار، بينما تتراوح بالنسبة للسيارات النفعية التي تفوق 5 سنوات ما بين 3 آلاف و8 آلاف دينار، مقابل ما بين 5 آلاف و18 ألف دينار لمركبات النقل لأقل من 5 سنوات، وما بين 3 آلاف إلى 9 آلاف دينار لمركبات نقل لأكثر من 5 سنوات، وحددت تسعيرة قسيمة السيارات السياحية ما بين ألفي و10 آلاف دينار بحساب قوة السيارة.

تعديل سعر صرف الدينار أمام الدولار

اعتمدت الحكومة في قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل يقدر بـ98 دينارا لدولار واحد، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بـ77.55 دينار لكل دولار. ويتضح أن الحكومة تلجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الورقة الخضراء.

تبيّن الإحصائيات المعتمدة في قانون مالية 2016، أن مراجعة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2015، وتعدى توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف

يقدر بحوالي 79 دينارا لكل دولارا في قانون مالية 2015.

واستنادا إلى الأرقام المقدمة، فإن معدل سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ 77.55 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي 79.38 دينار، ليرتفع إلى الصرف إلى 80.56 دينار للدولار الواحد عام 2014، ويتضح أن تقلبات صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك، فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار.

بالمقابل سعت الحكومة، مع قرار اعتماد قروض الاستهلاك، إلى تخفيف الأعباء وإنعاش الطلب المحلي، حيث يتم تحويل الاستدانة إلى الأسر، على غرار ما يتم في الدول الصاعدة والصناعية، أي تفعيل الاستهلاك عن طريق الاستدانة. وهو ما يخفف التزامات الحكومات ويفيدها من حيث تحفيز الطلب الداخلي، وإن كانت مخاطر استدانة الأسر معتبرة.

وإلى جانب هذه التدابير التي تبقى غير كافية لتغطية العجز الناتج عن ارتفاع النفقات مقابل انخفاض حاد في الإيرادات، فإن السلطات العمومية تتجه إلى تبني خيارات ستمس جيب المواطن، مع تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي فقد 20% من قيمته في ظرف سنة، وهو ما سينتج عنه ارتفاع في نسب التضخم الذي بلغ خلال النصف الأول من 2015، حسب تقديرات وزارة المالية، حوالي 5,32%، رغم أن معدي قانون مالية 2016 قدروها بـ4%، على غرار قانون المالية التكميلي 2015، مقابل 3% في قانون مالية 2015، وسينعكس هذا الوضع على القدرة الشرائية للمواطنين، لاسيما ذوي الدخل الضعيف، فضلا عن تآكل قدرة الدينار الشرائية.

أولوية التمويل المحلي على الخارجي

حاولت الدولة من خلال مشروع قانون المالية 2016 اعتماد تدابير ترمي إلى تسهيل الإجراءات، وأخرى متصلة بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، ما جعل الجزائر من بين أضعف البلدان استقطابا لرؤوس الأموال الأجنبية والاستثمارات الخارجية، والمحلية أيضا. كما فتحت الباب إلى إمكانية الاستدانة من الخارج، وهو الباب الذي أغلقته منذ سنة 2009.

ومن بين التدابير المنصوص عليها في القانون إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة. كما تم إقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل وتبسيط الإجراءات الجبائية، حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية. هذه الأخيرة التي عُهدت خلال السنوات الماضية إلى وكالة الضبط والوساطة العقارية. هذه الأخيرة ستعرف "إعادة تنظيم معمقة" لتتمكن من التركيز على مهمتها الرئيسية، وهي تسهيل حصول المستمرين على العقار. وشدد النص القانوني على ضرورة

إقامة المناطق الصناعية من قبل الخواص على أساس دراسات مسبقة، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المتعلقة بسياسة تهيئة الإقليم.

كما تم اقتراح إلغاء إجبارية إعادة استثمار من الفوائد المحققة في الامتيازات الممنوحة في إطار إجراءات دعم الاستثمار، وهي التدابير التي كانت تمس المستثمرين الأجانب.

في نفس السياق، تم تحديد 3% كأقصى حد نسبة فوائد الخزينة العمومية عن القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات خارج الاستثمارات المنجزة في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو الاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة (الجنوب والهضاب العليا).

وفي سياق تداعيات نقص الموارد المالية، أعادت الحكومة إقرار إمكانية الاستدانة واللجوء إلى الإقراض الخارجي، وهو ما لم يكن متاحا منذ سنوات، على خلفية المشاكل المالية التي تعاني منها الجزائر، والتي تحد أيضا من القدرة التمويلية للمؤسسات. وعلى هذا الأساس، تم السماح باللجوء إلى التمويلات الخارجية اللازمة لإنجاز المشاريع الاستراتيجية من طرف مؤسسات خاضعة للقانون الجزائري، أي المحلية أو تلك القائمة بالشراكة، مع الإبقاء على التمويل المحلي كأولوية.

رغم شح الإيرادات .. التحويلات الاجتماعية معتبرة

ووفقا للتقديرات الإحصائية التي يكشفها قانون المالية لسنة 2016، فإن السلطات العمومية رصدت سنة 2014 ما لا يقل عن 42 مليار دولار، ما يعادل 4552.1 مليار دينار، كتحويلات اجتماعية ودعم مباشر وضمني، منها 1991.3 مليار دينار، أو ما يعادل 18.897 مليار دولار، تحويلات اجتماعية و2560.8 مليار دينار، أو ما يعادل 24.264 مليار دولار، على شكل دعم ضمني. ورغم المبالغ الكبيرة التي رصدت من قبل الحكومة، فإن المشاكل التي يعاني منها المواطن لا تزال قائمة. فمستوى الرعاية الصحية يبقى ضعيفا، بل كارثيا في بعض المناطق، كما أن الحظيرة السكنية تعاني نقائص كبيرة رغم اعتماد الحكومات المتعاقبة مقاربة كمية في محاولة لامتصاص الطلب المتزايد، دون مراعاة للجانب المتصل بالصيانة والتسيير .

والملاحظ، أن الدعم العام لمواد غذائية واستهلاكية وضع البلاد أمام واقع صعب، يحتم استمراره تفاديا لأية احتجاجات، ولم تجد الحكومة الحل لمعادلة صعبة ظلت قائمة لسنوات. ويشير قانون المالية إلى تخصيص 1840.5 مليار دينار، ما يعادل 17.423 مليار دولار، كتحويلات اجتماعية برسم سنة 2016، ورغم تسجيل القيمة الإجمالية تراجعا مقارنة بسنة 2014 بحوالي 150 مليار دينار، فإنها تبقى أعلى من توقعات قانون المالية التكميلي 2015، بنسبة نمو بلغت 7.5%، و128.78 مليار دينار. كما أنها تعادل 9.8 % من الناتج المحلي الخام، وهي مستويات قلّما تسجل في معظم الدول النامية والصاعدة، لكنها في الواقع لا تحل المشاكل التي تعاني منها الجزائر-.

من الواضح، أن السياسات المندرجة في إطار التشغيل الذي نتج عنه دعم ضمني، من خلال إعفاءات ضريبية لمختلف أجهزة التشغيل وتخفيض الإتاوات العقارية وأسعار الطاقة، لم تساهم في تحقيق تطور على مستوى النسيج الصناعي ونوعية الخدمات المقدمة، بل أن نسبة الإخفاقات تبقى معتبرة. فإلى جانب توقف المئات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغّرة عن النشاط، فإن العديد منها أيضا يواجه صعوبة في التسديد لدى البنوك .

والمهم ، أن قانون المالية الجديد المصادق عليه أخيرا، من طرف البرلمان، والموقع من طرف رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، يتطلب تضحية من قبل الجميع، لتجاوز هذا الظرف الاستثنائي، والوصول بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة التنوع التي تمثل بالنسبة إلى الجزائر الرهان الأكبر الذي يجب كسبه.

(رشيد / لمواري)

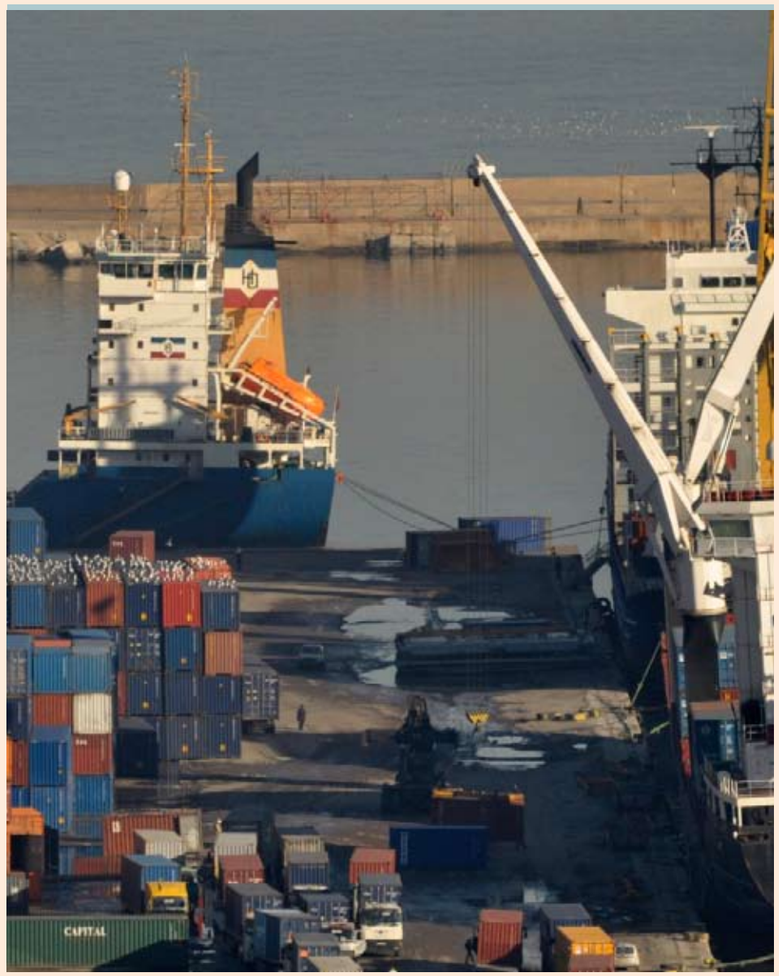

قانون المالـية التكمـــــيلي لسنـــة 2015

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، يوم الأحد 06 ديسمبر 2015، في جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور وزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة.

عرض الوزير

تطرق وزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة خلال عرضه لنص القانون المتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-15 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2015 والذي احتوى على (86) مادة، للمحاور الرئيسية للنص وشرح أهم الأحكام والتدابير التشريعية التي تضمنها النص، مؤكدا أن الغاية منها توفير موارد جديدة للخزينة العمومية، دون زيادة في الضغط الجبائي على المكلفين بالضريبة، التخفيف من العبء على المؤسسات، وذلك من خلال تحيين المعدلات وتحسين مردودية الموارد العادية للدولة، وتشجيع المؤسسة وتعزيز ودعم الإنتاج الوطني وترقية الاستثمار وتسهيله.

استفسارات وانشغالات الأعضاء

خلال رده على انشغالات وإستفسارت أعضاء المجلس حول نص القانون، أوضح وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة أن نفقات التسيير بلغت مستويات تستدعي الترشيد والمتابعة الخاصة، وأن السياسة الميزانياتية التي ستطبق خلال الفترة 2015-2019، ستكون باللجوء إلى تسقيف نفقات التسيير، مع ترشيد النفقات المتصلة بها. أما عن نفقات التجهيز، فأوضح أن صناديق التخصيص الخاصة تتوفر على ما يعادل 5000 مليار دج، وهذا يعني أن إعتمادات الدفع موجودة، و لا توجد إعتمادات دفع سنوية من شأنها تحديد نفقات التجهيز .

وفيما يخص مستويات الاستيراد، أكد الوزير أنها تراجعت بـ 10 بالمائة ويتوقع أنها ستستقر عندها، وهذا يعني أن فاتورة الاستيراد ستنخفض عموما بـ 5 أو 6 مليار دولارعند نهاية السنة. كما أوضح أنه تم اتخاذ إجراءات أخرى من أجل خفض هاته الفاتورة بالنسبة لقطاع الخدمات الذي يكلف الخزينة 11 مليار دولار أمريكي، كما يتم تحفيز الفروع الإنتاجية المحلية قصد حلولها محل المنتجات المستوردة.

بخصوص عصرنة النظام الميزانياتي أشار الوزير انه تم بموجب المادة 50 من قانون المالية التكميلي 2015 ولأول مرة، إدخال قواعد تسيير المالية العمومية، حيث يتم تحديد الإطار الميزانياتي على المدى المتوسط والذي يشمل الإيرادات والنفقات والأرصدة وإن اقتضى الأمر مديونية الدولة، موضحا أن هذا النظام سيسمح بتوقع أحسن للسياسة الميزاناتية على المدى المتوسط وسيحسن الإعلام المالي وشفافيته.

وحول مسألة إعادة تقييم مشاريع التجهيز العمومي، أوضح الوزير أنه ثمة إطار تنظيمي يحدد شروط تسجيل هاته المشاريع،حيث أصبح لا يمكن تسجيل أي مشروع مهما كان حجمه وطريقة تسييره قبل الانتهاء من الدراسات، مضيفا أن الدولة أنشأت هيئة للتصديق على الدراسات الخاصة بالمشاريع الكبرى وان تلك التي تتجاوز مبلغ تقييمها 15 بالمائة تخضع لموافقة مجلس الوزراء.

وعن المقصود بالأنشطة الأخرى والمعنية بمعدل 26 بالمائة في مجال الضريبة على أرباح الشركات، أوضح وزير المالية أنها تخص لاسيما عمليات البنوك، التأمينات، الأنشطة البترولية، الأنشطة المنجمية، الأنشطة الطبية بالإضافة إلى أنشطة الاستيراد.

مؤكدا في الأخير ردا عن سؤال حول العملة الوطنية، لأوضح الوزير أن سعر صرف الدينار يرتبط بقوة الاقتصاد الوطني وتحدده قدرته التنافسية، مضيفا أنه يمكن بعث الثقة في العملة الوطنية عن طريق النهوض بالقطاعات الاقتصادية على غرار قطاع الصناعة، الفلاحة والسياحة وكذا من خلال مكافحة التهريب، تضخيم الفواتير..

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة ، برئاسة السيد عبد القادر شنيني، رئيس اللجنة في تقريرها ما جاء في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2015، رغم الظروف الاستثنائية التي عرفت بتراجع النمو الاقتصادي العالمي، وانخفاض أسعار المحروقات إلى مستويات متدنية، ما تطلب تثمين الموارد وترشيد النفقات، مع الحفاظ على المشاريع المعول عليها لخلق الثروة ومناصب العمل، وكذا إعادة النظر في بعض المشاريع بشكل مؤقت وإتخاذ تدابير كان لا بد منها لتجاوز تداعيات انخفاض أسعار المحروقات ، وأوصت في تقريرها بمايلي:

• ضرورة الإسراع في تأهيل القطاع البنكي في بلادنا، وفقا للمقاييس الدولية المعمول بها في هذا المجال، ولاسيما بإدخال التكنولوجيات الجديدة وتعميمها في العمل البنكي، وكذا العمل على مساهمته في تمويل الاقتصاد.

• يتعين ضمان وجود عدالة جبائية يتحمل فيها كل مكلف العبء الجبائي، حسب قدرته وثروته.

• ضرورة إيجاد صيغة أخرى للدعم الذي تقدمه الدولة للمواد الأساسية الواسعة الإستهلاك حتى يذهب الدعم إلى الفئات المحتاجة فقط، وهذا من خلال إنشاء بطاقية وطنية لهذه الفئات، تحقيقا للعدالة الاجتماعية، من جهة وحفاظا على التوازنات المالية من جهة أخرى.

• ضرورة إعادة النظر في كيفية تسقيف أسعار المواد المستوردة، ولاسيما بإلغاء الحدود الدنيا

• ضرورة وضع جباية محلية محفزة من خلال منح الجماعات المحلية دورا كاملا وفعالا في هذا المجال.

• الرفع من مستوى ميزانية مخططات التنمية للبلديات والتحديد الدقيق لصلاحيات المراقب المالي للحيلولة دون عرقلة عملها.

• منح المزيد من التحفيزات الجبائية للمكلفين بالضريبة، وهذا لتشجيعهم على أداء واجبهم الجبائي.

• في إطار ترشيد الإنفاق العام، يتعين تقليص نفقات الوفود الرسمية للخارج، وتكليف ممثلياتنا الدبلوماسية بهاته المهام.

• العمل بصرامة على محاربة التهريب والتهرب الضريبي والفساد إلى جانب تعزيز مختلف آليات الرقابة وتفعيلها.

• ضرورة البحث بجدية أكبر عن مصادر أخرى للدخل بديلة للمحروقات، والالتفاف أكثر إلى قطاعات: الصناعة، السياحة، الفلاحة، ولاسيما هذه الأخيرة بصفتها الثروة الدائمة من ناحية والوصول إلى الإكتفاء الذاتي وضمان الأمن الغذائي من ناحية لأخرى.

• ضرورة فتح مكاتب صرف العملة الصعبة للقضاء على السوق الموازية.

• تسهيل الاستثمار بكل أشكاله في مناطق الجنوب ولا سيما في القطاع السياحي، لتنمية وتعمير هذه المناطق والتشجيع على استقرار الساكنة كأحد صيغ تنويع مصادر الدخل.

• ضرورة توخي الصرامة في منح الأراضي الموجهة للاستثمار وإشراك المجتمع المدني في هذا المجال.

• ضرورة السهر على التطبيق الصارم للإجراءات المتخذة من أجل ضمان عدم اللجوء في كل مرة إلى إعادة تقييم المشاريع، والتي أضحت تقليدا سلبيا يشكل عبئا على الخزينة العمومي.

• ضرورة تفعيل عمل البورصة حتى تتمكن من تأدية دورها في الاقتصاد الوطني

• ضرورة إعادة النظر في قانون الصفقات العمومية بما يكسبه مرونة أكبر، تسمح بتنفيذ البرامج التنموية المسطرة.

استحداث نظام الوساطة والمثول الفوري للمتهم .. لتحسين مستوى الأداء القضائي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الأحد 06 ديسمبر 2015 على نص قانون الإجراءات الجزائية ، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، وبحضور وزير العدل، حافظ الأختام.

عرض الوزير

أوضح وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح خلال تقديمه لنص القانون الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، أنه يكتسي أهمية بالغة باعتباره من أهم المقاييس التي يستدل بها على مدى احترام حقوق الإنسان كونه يشكل الإطار القانوني الذي يضمن حقوق المواطن المكرسة دستوريا، مؤكدا أن النص يتضمن أحكاما ترمي في مجملها إلى تحقيق هدفين أساسين هما: وضع آليات جديدة لتحسين مستوى الأداء القضائي وتعزيز حقوق المشتبه فيه والمتهم.

كما أشار إلى أن المعاينة والتقييم الشامل للقضاء الجزائي، أثبت أن العدد الكبير للقضايا أثقل كاهل جهات الحكم وإنعكس سلبا على مدة الفصل في الدعاوي، الأمر دفع باتجاه وضع إجراءات جديدة بهذا الخصوص، كإستحداث نظام الوساطة والأمر الجزائي والمثول الفوري للمتهمين، كما تطرق الوزير إلى مختلف التعديلات والتتميمات التي تضمنها الأمر رقم 15-02.

انشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات وتساؤلات أعضاء المجلس رد وزير العدل حافظ الأختام، على تلك الإنشغالات حيث أوضح بخصوص إختيار الوسيط والمساعدين الدائمين أن وكيل الجمهورية هو من يقوم بعملية الوساطة، ويدون إتفاق الوساطة في محضر يعد سندا تنفيذيا، وإذا أخل أحد الأطراف بتنفيذ الاتفاق يتابع وكيل الجمهورية الطرف المخل بالاتفاق.

أما عن وظيفة المساعدين المتخصصين الدائمين فقد تم استحداثها للاستعانة برأيهم وخبرتهم خلال التحريات الأولية ومختلف مراحل الدعوى، وهو ما سيزيد حسب الوزير من نجاعة النيابة.

أما عن مراقبة تنفيذ الإصلاحات، فأكد وزير العدل حافظ الأختام أنها مرتبطة بتكوين الموارد البشرية ، وهو ما تقوم به الوزارة بشكل مستمر.

كما أكد الوزير أن تبليغ الأمر برفع المنع من مغادرة التراب الوطني قد تمت تسويته نهائيا مع الضبطية القضائية، حيث تم وضع قاعدة للبيانات تتعلق بتسجيل وبشكل آلي أوامر القبض والكف عن البحث ورفع المنع من الخروج من أرض الوطن، وبإمكان مصالح الأمن الإطلاع عليها في حينها.

ورد عن سؤال حول الإجراءات المتبعة في حالة غياب المعترض عن الجلسة، أوضح الوزير أنها لا تتغير وتسير بالطريقة العادية.

وبالنسبة لإتفاق الوساطة، أكد أنه يعد سندا تنفيذيا، وفي حالة عدم تنفيذه تقوم النيابة العامة تلقائيا بتحريك الدعوى.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة برئاسة السيد مختار زروالي، رئيس اللجنة نص هذا القانون، الذي يعكس بقوة إستراتيجية الدولة في عصرنة قطاع العدالة، ولاسيما الأحكام المتعلقة بتفعيل دور النيابة وتعزيز حقوق الشخص المشتبه فيه خلال التوقيف للنظر، وتأكيد الطابع الاستثنائي للحبس المؤقت وتقليص مدته.

نحو إدمـــــاج البحث العلمي في المجال الاقتصادي والاجتماعي

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 10 ديسمبر 2015، على نص القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي.

عرض الوزير

قدم وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار عرضا مفصلا للقانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، خلال جلسة عامة لمناقشة القانون، حيث أوضح أن هذا النص جاء ليحل محل القانون رقم 98-11 الصادر سنة 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي1998-2002 المعدل والمتمم للقانون رقم 08 - 05 المؤرخ 23 فبراير 2008 .

وأن القانون الجديد أدرج أحكام جديدة تهدف أساس إلى ارتقاء النسق العام للنظام الوطني للبحث بغية تحسين مردوديته ورفع وتأطير الوظائف المجاورة له من جهة، وضمان تفتح أكثر على المؤسسة الاقتصادية، بوصفها الرافع الرئيسي للاقتصاد المبني على المعرفة من جهة أخرى.

مضيفا أن الأحكام المقترحة ستسمح بتعزيز نظام البحث الوطني من حيث الملائمة والنجاعة وذلك من خلال التأثير المباشر على الوظائف الرئيسية المتمثلة في برمجة نشاطات البحث وتقييمها وتثمين نتائجها.

انشغالات وإستفسارت أعضاء المجلس

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس ،أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد الطاهر حجار أن عملية تمويل برامج البحث لا تعاني من أي تضييق، حيث ترصد لها المبالغ الكافية من ميزانية القطاع، والتي تودع سنويا في حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه « الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي» بواقع 20 مليار دج أي ما يعادل 100 مليار دج خلال السنوات الخمسة للمخطط الخماسي 2008-2012.

وبخصوص البحث في المجال الفضائي، أعلن عن إنجاز أول قمر صناعي من إنتاج جزائري 100 بالمائة بالمحطة التكنولوجية الكائنة بوهران، وسيتم إطلاقه في غضون فيفري 2016.

وبشأن ترتيب الجامعات الجزائرية حسب مؤشر الابتكار فنبه الوزير إلى أن هذا الترتيب المعتمد لا يعكس جهود البحث العلمي في الجامعة، وإنما يتعلق بمستوى الابتكار داخل المؤسسات الصناعية، وأن جامعات الدول تعتمد هذا الترتيب بناء على طلب من القطاع الصناعي والاقتصادي لها، أما في الجزائر فإن نسبة 99 بالمائة من البحوث العلمية تتم داخل الجامعات الحكومية وبتمويل منها . وأن هذا القانون جاء لتشجيع الابتكار في القطاع الاقتصادي ودفع بالعلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

وبشأن وضع قانون أساسي خاص ومحفز للباحثين الدائمين، أكد الوزير أن هذه الفئة استفادت من قانون أساسي خاص سنة 2008 ، وأن قطاع التعليم العالي ينوي إدخال تحسينات عليه بعد صدور هذا القانون بما يكفل الارتقاء الدائم بالوضعية الاجتماعية والمهنية للباحثين.

وفيما يتعلق بتحديد نسبة الباحثين في الجزائر، أوضح أن المعدل العالمي يساوي 1080 باحث لكل مليون نسمة، أما في الجزائر فقد وصلت إلى نسبة 860 باحث لكل مليون نسمة وهي نسبة معتبرة ولسيت قليلة ولا بالسيئة مقارنة مع المعدل المعمول به عالميا.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة التربية والتكوين والتعليم العلي والبحث العلمي والشؤون الدينية الأحكام الواردة في نص القانون، معتبرة إيها إطار تشريعيا جديدا لمواكبة المستجدات والتطورات التي يعرفها العالم اليوم في مجال البحث العلمي. مسجلة عدة توصيات:

• تطوير التقنيات المتقدمة واستحداث مراكز امتياز للأبحاث في المجالات ذات الأولوية الوطنية مثل: المياه والطاقات المتجددة..

• ضرورة التعاون مع مراكز ومعاهد علمية وتقنية إقليمية ودولية مرموقة

• ضرورة تفعيل إسهام مؤسسات البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتطوير برامج العمل المشتركة في إطار خطة التنمية.

• ضرورة توجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية والتكنولوجية وتعزيز روح البحث العلمي لدى الناشئة وتأهيل الكوادر الوطنية في مجالات العلوم والتكنولوجيا وتنمية قدراتهم اللغوية.

• ضرورة تثمين نتائج البحث العلمي وتسويقها واستغلالها واستثمارها فيما يفيد التنمية الشاملة.

• ضرورة التجنيد العقلاني للموارد البشرية والمادية في مجال البحث العلمي.

• ضرورة دعم الكفاءات العلمية الوطنية وفتح مجال المنافسة بينها، وكذا تنظيم مسابقات وتقديم جوائز تشجيعية للمبتكرين والمبدعين للارتقاء بمستوى البحث العلمي.

•ضرورة تضافر جهود كافة الأطراف المعنية بمجال البحث العلمي، لتعزيز بناء المنظومة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وفقا للمعايير المعتمدة في هذا المجال من جهة، واستقطاب الباحثين المقيمين في الخارج للمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية من جهة أخرى.

• ضرورة إشراك الوسائل الإعلامية وخصوصا السمعية البصرية منها، للترويج والتعريف بنتائج بعض أنواع البحوث، مع تأهيل محتوى المواقع الإلكترونية للجامعات ومراكز البحث قصد تحسين المقروئية.

• ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية المرتبطة بالنص.

العنف ضد المرأة...

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 10 ديسمبر 2015، على نص القانون المُعدِّل والمُتمِّم للأمر رقم 66-156 والمتضمن قانون العقوبات، المُعدِّل والمُتمِّم، وذلك خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وحضرها وزير العدل حافظ الأختام، السيد الطيب لوح.

عرض الوزير

خلال عرضه لنص القانون قدم وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح عرضا شاملا للنص موضحا التعديلات والتتميمات التي أدخلت على الأمر رقم 66-156، والتي أكد أنها ستحقق مكتسبات إضافية في مجال ترقية حقوق المرأة، وفقا لما تمليه الشريعة الإسلامية والقيم الاجتماعية الحضارية.

مضيفا أن لجنة قطاعية تحت إشرافه عكفت على إعداد مشروع هذا القانون، الذي يهدف إلى سد الفراغ القانوني المتعلق ببعض أشكال العنف الجسدي واللفظي والجنسي والاقتصادي الذي يستهدف المرأة.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد عرض الوزير فتح المجال لأعضاء المجلس لطرح استفساراتهم وانشغالاتهم حول نص القانون، وردا على تلك الانشغالات أوضح الوزير أن هذا النص يندرج في إطار إستراتيجية وطنية لحماية المرأة ورؤيا شاملة للحكومة لمحاربة كل أنواع العنف ضد المرأة. وبخصوص إثبات حالة العنف الزوجي وإمكانية إفشاء أسرار الأسرة أعلن الوزير أن القاضي هو الوحيد الذي بإمكانه الإطلاع على تلك الأسرار بكل تفاصيلها، وهي

محفوظة قضائيا ولا يمكن إفشاؤها.

وعن إمكانية الصفح أكد أن نص هذا القانون فتح المجال للصفح في كل الحالات، حفاظا على تماسك الأسرة، وأن إدراج هذا المبدأ يهدف إلى المحافظة على استمرارية الرابطة الزوجية وحماية الأسرة الجزائرية من التفكك.

وعن عدم ذكر الأم في نص المادة 330، أوضح أن المادة 267 من قانون العقوبات تنص على عقوبات شديدة لجريمة التعدي على الوالدين سواء كان الأب أو الأم ، وقد تصل إلى السجن المؤبد.

وحول أسباب العنف وعلاقته بتعاطي المخدرات، أكد الوزير وجود بعض قضايا العنف على مستوى العدالة سببها تعاطي المخدرات، وأن الدولة تحارب هذه الظاهرة ضمن إستراتيجية وطنية واضحة، داعيا إلى ضرورة تظافر جهود الجميع للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة في مجتمعنا.

وعن كيفية إثبات العنف الزوجي، اكد الوزير أن الإثبات يكون بكافة الوسائل، وأن هذا الإثبات أو نفيه من اختصاص المحكمة العليا واجتهاد القاضي.

مؤكدا في الأخير أن قانون العقوبات الساري المفعول يعاقب الزوج الذي يتخلى عن زوجته الحامل، وأن الإضافة جاءت بتعديل المادة 330 لتشمل إهمال الزوج لزوجته سواء كانت حاملا أم لا.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة برئاسة السيد مختار زروالي، في تقريرها التكميلي حول نص قانون العقوبات المعدل والمتمم، الأحكام التي تضمنها معتبرة إياها مؤشرا إيجابيا على المعالجة النوعية للاعتداءات التي تستهدف المرأة بشكل خاص بسبب جنسها ووضعها الاجتماعي أو العائلي أو المهني، مؤكدة ضرورة تضافر جهود الدولة والمجتمع المدني من أجل مكافحة جميع أشكال العنف واستئصال هذه الظاهرة التي تهدد استقرار المجتمع. وسجلت اللجنة التوصيات التالية :

• ضرورة العمل على تغيير الذهنيات والممارسات التي تطبعها اللامساواة والتمييز.

• ضرورة تنظيم ورشات وندوات وملتقيات، وفتح نقاشات تحسيسية داخل الجامعات حول الجنس أو النوع وحقوق المرأة وذلك قصد ترقية فضاءات النقاش.

• ترقية الإستقلالية الإقتصادية للمرأة

• ضرورة تكوين كافة الشركاء في مجال محاربة العنف ضد المرأة سواء بالنسبة للضبطية القضائية أو الأطباء النفسانيين أو استحداث خلايا لهذا الغرض

• إعداد برامج توعوية للحد من ظاهرة العنف بكل أشكاله

• تعزيز دور الإعلام في عملية محاربة العنف ضد المرأة

• ضرورة إجراء دراسات ميدانية وأبحاث علمية من طرف المختصين في العلوم الإجتماعية، حول المرأة والطفل والأسرة، لتشخيص الأسباب الحقيقية التي كانت وراء تفشي بعض الإنحرافات الخطيرة التي يعرفها المجتمع.

• توفير مراكز للنساء اللائي تعرضن للعنف

• ضرورة التكفل النفسي بالنساء اللائي تعرضن للعنف وإعادة إدماجهن في المجتمع

• تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس والعمل الجواري والإصغاء.

• ضرورة مراجعة بعض مواد قانون الأسرة، لاسيما ما تعلق منها بالطلاق

• ضرورة تظافر جهود الجميع لمكافحة العنف بمختلف أشكاله.

القانون التجاري..نحو تحسين مناخ الاستثمار

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 10 ديسمبر 2015، على نص القانون المتضمن القانون التجاري المعدل والمتمم، في جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وحضرها وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب لوح.

عرض الوزير

أكد وزير العدل حافظ الأختام، السيد الطيب لوح أن نص هذا القانون يندرج في إطار تحسين مناخ الأعمال في بلادنا من خلال مراجعة الأحكام المتعلقة بالشركات التجارية ذات المسؤولية المحدودة التي تعد الأكثر رواجا في الجزائر، وأن إعداده تم بالتنسيق مع قطاعات وزارية عديدة وإستشارة عدة خبراء وأساتذة جامعيين. مقدما خلال عرضه شرحا وافيا لمجمل التعديلات والتتميمات التي وردت في النص.

معلنا في ختام عرضه عن تنصيب فوج عمل على مستوى وزارة العدل لإعادة النظر في أحكام القانون التجاري الساري المفعول والذي يعود لسنة 1975، مستعينا بخبراء وأساتذة جامعيين ومختصين في المجال.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

بعد استماعه لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس حول نص القانون، أوضح وزير العدل حافظ الأختام خلال رده حول السؤال المتعلق بالمادة 567 الفقرة 2 و 3 أن اقتراح حذف الرأسمال الأدنى لتأسيس الشركة وترك حرية تحديد رأسمال الشركة للأطراف، جاء بناء على معايير متعارف عليها في هذا المجال،خاصة وأن هذه الشركات التجارية ذات المسؤولية المحدودة تعد الأكثر رواجا في الجزائر، وغالبا ما تكون لها الصبغة العائلية، وتؤسس بناء على الثقة المتبادلة بين الشركاء، يتم تعيين المسير بإتفاق جميع الأطراف، لذلك نادرا ما تطرح إشكالات عند تأسيسها.

أما بالنسبة للفقرة 3 من المادة 567، أوضح الوزير أن عملية اكتتاب حصص نقدية جديدة قبل دفع الحصص النقدية التي لا تقل عن خُمس (5/1) مبلغ الرأسمال التأسيسي، تقع تحت طائلة البطلان.

وفي ختام رده أكد وزر العدل حافظ الأختام أن كل التعديلات والتتميمات التي أدخلت على الأمر رقم (75- 59) ، تهدف أساسا إلى تسهيل إنشاء الشركات التجارية ذات المسؤولية المحدود وإزالة العراقيل التي تحول دون ذلك.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان لمجلس الأمة برئاسة السيد محمد زروالي، رئيس اللجنة في تقريرها التكميلي التعديلات والتتميمات التي تضمنها نص القانون التجاري المعدل والمتمم، منوهة بالمجهودات التي بذلتها الدولة لتسهيل وتبسيط إجراءات إنشاء الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وخلق مناصب شغل وتدعيم الإنتاج الوطني والقضاء على الاقتصاد الموازي.

تنظيم الحج.. الخطوات الاستباقية

• ردا عن سؤال السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة حول الإجراءات المتخذة لتحسين الخدمات المقدمة للحجاج؟

أوضح وزير الشؤون الدينية والأوقاف محمد عيسى أن إستراتيجية الوزارة لتحسين تأطير الحجاج وضرورة التكفل بهم في البقاع المقدسة وفق البرنامج الخماسي، تقوم الإستراتيجية على توفير الظروف الملائمة لتأدية الحجاج الميامين مناسكه وشعائرهم الدينية على أحسن وجه.

وقد قامت الوزارة في خطوة إستباقية هذه السنة بجملة من التدابير طبقت في الميدان وسيتم تقويمها بمجرد الاجتماع الوزاري المشترك الذي سيتم تقييم من خلاله مدى نسبة النجاح.

موضحا أن هذه الإستراتيجية تمثلت في :

• إقامة الحجاج سواء في عمائر وفنادق تقع كلها في مناطق قريبة من الحرمين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث لا يضطر الحاج إلى استعمال وسيلة نقل.

• تقديم خدمات من قبل البعثة لكافة الحجاج من رعاية صحية وتوجيه وإرشاد التائهين والخدمات والفتوى، وإرشاد ديني وغيرها فهي خدمات لصيقة بالحجاج من حيث القرب والانتشار والتنوع، كما أن الاستفادة منها لا تتطلب عناءا كبيرا.

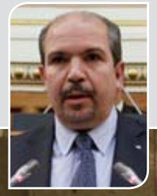

• العمل بنظام الإطعام طيلة مدة الإقامة الحجاج بالبقاع المقدسة سواء في عمائر الإقامة أو في فنادقها وكذلك بمشاعر عرفات ومنى، ما سمح للحجاج التفرغ للعبادة بمقتضى هذه الخدمة وهو جديد هذا الموسم.موضحا أن الدولة الجزائرية قد حملت على عاتقها التكلفة المالية للإعاشة كافة الحجاج كمساهمة منها في تخفيض تكاليف الحج.

• تحسين خدمات النقل ما بين المدن جدة- مكة المكرمة- المدينة المنورة بحافلات ذات نوعية أحسن وتتوفر على خدمات التواصل لتسهيل الإتصال الحجاج بذويهم.

• تحسن خدمات الإقامة في مشاعر عبر تجهيزات إضافية في الخيم وحولها (مكيفات صحراوية، مياه، تفويج الحجاج خلال رمي الجمرات...)

• الإعداد المبكر لطاقم البعثة مع تشبيب وتقويم المركز لأهم تفاصيل عمل البعثة.

• التركيز على تحسين نوعية الحجاج بواسطة الطرق المتاحة كالدروس المخصصة في المساجد، وأيضا عبر وسائل الإعلام المختلفة العمومية والخاصة بوقت كاف قبل توجه الحجاج إلى البقاع المقدسة.

• المرافقة الدائمة للحجاج من مطارات الإقلاع إلى العودة إلى أرض الوطن بمرافقة مرشد ديني ومرشدين من الحماية المدنية.

• استحداث المسار الإلكتروني الذي يعتبر بوابة إلكترونية تضم جملة من النوافذ التي تجمع المعطيات المترابطة التي تخص المراحل والخطوات لتنظيم الإجراءات والتدابير الخاصة بعملية الحج. مؤكدا أن هذه التجربة هي الأولى من نوعها في الجزائر .

أما بخصوص مراجعة تكلفة الحج في المواسم القادمة فأوضح الوزير أن تكلفة لا تقبل المراجعة بالزيادة أو النقصان مادام هناك مجموعة من الاشتراطات المالية يتعين تقديمها من دون أن تكون زيادة الدولة هامش التدخل، فالظروف التي تقتضيها السوق العملة العالمية وكذلك سوق العقار وخدمات المشاعر والنقل وغيرها لا تترك مجالات لتنبأ بتخفيض التكلفة ولا ارتفاعها إلا بعد المعاينة الميدانية ومعرفة سعر السوق في ذلك الزمان.

حماية المرجعية الدينية الوطنية

• ردا عن سؤال السيد محمد بن طبة، عضو مجلس الأمة حول حماية المرجعية الدينية الوطنية للجزائر؟

طمأن وزير الشؤون الدينية والأوقاف، السيد محمد عيسى أن وزارته وفي إطار مخطط عمل الحكومة قد أخذت على عاتقها كل ما من شأنه الحفاظ على هذه المرجعية وتعزيز حضورها في المشهد الديني، وسوف ينتهي جهدها في فجر سنة 2019 بتقديم القانون التوجيهي للعمل الديني في الجزائر الذي يضمن حماية المرجعية الدينية الوطنية، أما في الوقت الراهن أوضح الوزير أن وزارته تقوم بضبط فتوى وتنظيمها بحيث لا يفتي من خارج النسق الذي ارتضته الجزائر منذ قرون من الزمن وشكل مرجعية، ولا يفتى إلا في داخل الإطار القانوني المتمثل في المجالس العلمية الولائية سواء في المساجد أو في وسائل الإعلام ، أو من خلال مكاتب الفتوى المركزية، وأما من شاذ فهي حالات معزولة وتتابعها مصالح مختصة .

مضيفا في نفس السياق أن توحيد الخطاب الديني وترشيده يبقى عامل وحدة وتوحيد ودعامة تعزيز المرجعية، إلى جانب وضع آليات التحكم والتأطير بتقوية جهاز التفتيش البيداغوجي الذي تزداد قوته في وزارة الشؤون الدينية سنة بعد سنة بفعل التكوين والتوظيف .

مؤكدا أن منظومة تكوين الأئمة في معاهد الجزائر وصلت إلى عدد14 تقوم على السهر على تخريج أئمة أوفياء بممارسة الشعائر في إطار المرجعية الدينية الوطنية، وهذه المعاهد تعززت بالمدرسة الوطنية التي فتحت أول مرة في الجزائر إمامة تحت الوصاية المشتركة لشؤون الدينية والأوقاف ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما أن العمل على غرس قيم القران الكريم وتحفيظه وطبع المصحف الشريف وتوزيعه على المساجد وفق رواية المعتمدة وهي ورش عن نافع ، وتوجيه الأئمة بيداغوجيا هي الركائز التي تعزز الهوية لبلادنا .

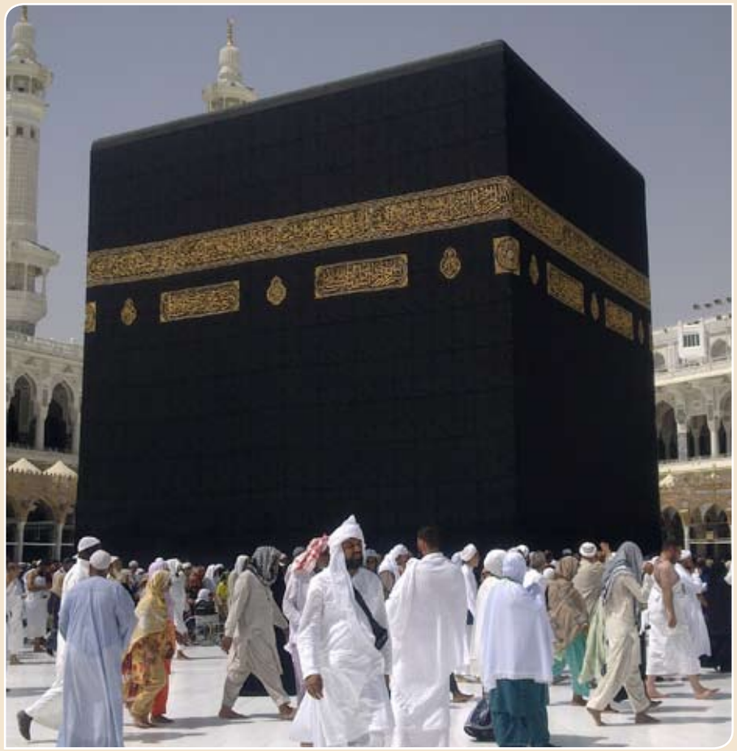

حاج لكل ألف نسمة..!!

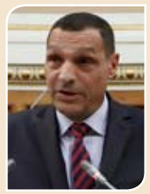

• ردا على اقتراح السيد جمال سعيد، عضو مجلس الأمة، حول اقتراح زيادة تكلفة الحج بنسبة 40 بالمائة لكل من يرغب في الحج للمرة الثانية والثالثة، من أجل إتاحة الفرصة لكل المواطنين المنتظرين لأداء ركن الحج؟

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف، السيد محمد عيسى أن عدد المقبلين على قرعة الحج كل سنة هو في إزدياد ملحوظ ، وهي ظاهرة إيجابية حسب الوزير تنم عن تمسك هذا الشعب بدينه وحرصه على أداء فرائضه، غير أن نسبة من يفوزون بهذه القرعة أقل من المرجو بالمقارنة مع عدد المسجلين، وذلك أن العدد المخصص لكل بلد والتي تحدده السلطات المشرفة على تنظيم الحج هو نسبة حاج واحد لكل ألف نسمة، وقد تقلصت في السنوات الثلاث الماضية إلى 20 بالمائة بالنظر إلى أشغال توسعة الحرمين الشريفين، فأصبح نصيب الجزائر هو 28.800 حاج بدل 36 ألف حاج. مضيفا أن العدد سيعود خلال السنة المقبلة إلى 36 ألف حاج جزائري أو أزيد بالنظر إلى زيادة عدد السكان.

وقصد إعطاء الحظ الأوفر لمن لم يسبق لهم الحج أصدرت السلطات الجزائرية تعليمة تمنع كل من فاز في قرعة الحج من تسجيل نفسه مرة أخرى إلا بعد مرور خمس سنوات. وهو نظام تعمل به العديد من الدول الإسلامية.

أما بخصوص فرض زيادة في المبلغ المالي لمن يرغب في الحج مجدداً اوضح الوزير أنه إقتراح لا يتقاسم معه الرأي لكن يأخذ منه المغزى، وهو واجب إعادة النظر في نظام القرعة ونسبة الذي يترشحون للحج من حيث السن والجنس.

التكوين المهني.. خزان الموارد البشرية..

• ردا عن سؤال السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة حول أهمية ودور وموقع قطاع التكوين والتعليم المهنيين في بلادنا؟

أكد وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد محمد مباركي أن قطاع التكوين والتعليم المهني يعد قطاعا إستراتيجيا وحيويا، كونه أحد محاور جهاز تعليم وتكوين الشباب و الموارد البشرية اللازمة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

ولأن العنصر البشري يعتبر عنصرا أساسيا وهاما في إنجاح أي سياسة اقتصادية واجتماعية، لذلك سخرت الدولة لمجال التكوين بعد عملية الإصلاح، دعم البنية الأساسية والرفع من طاقة التكوين وتوسيع شبكته وبرامجه ، بحيث انتقل عدد المؤسسات التكوين من 500 مؤسسة سنة 1999 إلى أكثر من 1400 مؤسسة خلال الدخول سنة 2015، وتزايد عدد المتربصين من 270 الف متربص سنة1999، إلى مايقارب 700ألف متربص، كما ارتفعت قدرات الإيواء من 29 ألف سرير سنة 1999 إلى 62 ألف سرير ، وإزداد عدد الأساتذة المكونين من 9 ألف أستاذ سنة 1999 إلى 24 ألف أستاذ سنة 2015. وكذا تنويع مسائل التكوين وأنماطه، حيث أصبح متفتحا على كل فئات شرائح المجتمع ومتاحا للإناث و الذكور في مختلف التخصصات.

وتعمل مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين على التكفل بالحاجيات المحلية في مجال التكوين المتواصل، وذلك بإبرام اتفاقيات التكوين حسب الطلب لمرافقة القطاعات المعنية والمؤسسات الاقتصادية، والرفع من مستوى تأهيل عمالها وتنمية قدراتها الإنتاجية.

مضيفا ان قطاع التكوين يوفر على تخصصات معهودة كالترصيص والميكانيك والإلكترونيك ويعرض تخصصات تستجيب لتلبية الحاجيات وتعبر عن الأولوية في الوقت الراهن كالبناء، الأشغال العمومية والزراعة. كما يعمل القطاع على مواكبة المهن بإدراج تخصصات جديدة مثل تطهير المياه، تسيير النفايات، الطاقات المتجددة، التسويق، التقنيات الرقمية، إعادة تأهيل البناءات القديمة...

كما سيتم إنشاء مراكز امتياز للتكوين في عدد من الميادين، والتي ستصبح حسب الوزير بمثابة مراكز مرجعية تمثل القاطرة بالنسبة للمؤسسات الوطنية التي تكون في نفس المجال، أنه سيتم إنشاء مراكز امتياز في المجالات التي تم إقرارها من قبل الحكومة ذات الأولوية، وهذا في إطار إعادة السياسة الاقتصادية للبلاد ومنها مجالات الصناعة، الفلاحة والسياحة.

أقطاب امتياز..

• ردا عن سؤال السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة عن مدى التكفل بمرضى التصلب العصبي المتعدد؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، السيد عبد المالك بوضياف،أن سياسة قطاعه هي خلق أقطاب امتياز على مستوى التراب الوطني لتطوير علاجات ذات مستوى عال، وتشجيع البحث العلمي خاصة وأن الجزائر تعرف امتدادا لبعض الأمراض الغير المتنقلة التي تتطلب تكفل متعدد التخصصات وطقم تقني في مستوى هذه الأمراض، على غرار مرض السرطان، زرع الكلى، القلب...

مؤكدا أن وزارته ستولي أهمية خاصة لإنشاء مركز مرجعي لمرض التصلب العصبي المتعدد أو معهد وطني خاص لأمراض الأعصاب، مذكرا أن الجزائر لديها العديد من المصالح التي تتكفل وبكل نجاعة بمرض التصلب العصبي المتعدد على مستوى مصالح أمراض الأعصاب أو مصالح الطب الداخلي في المستشفيات العمومية ومراكز إستشفائية جامعية، وهذا لخصوصية المرض الذي يتطلب متابعة دائمة وخاصة.

كما تعمل الوزارة على تطوير العلاج المنزلي والصحة الجوارية لتقديم الخدمات للمريض من أجل تجنيبه التنقلات خاصة لهذه الفئة من المرضى.

أما بخصوص توفير أدوية أخرى لهذا المرض، أوضح الوزير أن هذه الأدوية الجديدة هي حديثة الاكتشاف وقد تم عرضها على خبراء طبيين لتقييم فائدتها وأمنها بالنسبة للمرضى، وبعد رد الخبراء بالإيجابية تم إدراجهم ضمن المدونة الوطنية للدواء، وما على أصحاب هذه المخابر سوى التقرب من مديرية العامة للصيدلة على مستوى الوزارة للقيام بالإجراءات لتسجيلهم ومن ثم تسويقهم.

الجماعات المحلية: من انتظار الدعم.. إلى الاعتماد على الموارد الذاتية

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، عن كيفية تفعيل دور المجالس الشعبية المنتخبة من أجل تنمية محلية ؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين بدوي، أن تسيير شؤون الجماعات المحلية مع التحديات الجديدة التي رسمتها الدولة ومتطلبات تحريك مشاريع التنمية وتوسيع مجالات الإستثمار المحلي، ووضع بدائل اقتصادية جديدة من أجل خلق الثروة وتنويع مصادر الدخل للبلدية، أنها تعد أحد أهم تحديات المطروحة أمام المجالس الشعبية البلدية اليوم.

فالهدف حسب الوزير هو الارتقاء بالجماعات المحلية من تلك التي تنتظر الدعم المالي من الدولة إلى جماعات محلية تخلق الثروة وتوفر مناصب الشغل لكل الشباب البطال .وتقدم خدمات ذات نوعية للمواطنين ،مضيفا أن الاعتماد على المعرفة والخبرة والتكوين في مختلف المجالات سيكون دفعا قويا لرفع تلك التحديات.

موضحا أن الإجراءات السارية المفعول اليوم والخاصة بالمجالس المنتخبة قد تم اتخاذها بناءا على قانون الانتخابات والتي صادق عليها البرلمان بغرفتيه. وقد أدرجت السلطات العمومية عدة ترتيبات تتعلق بتشبيب المترشحين وتشجيع العنصر النسوي، الغاية منها التجاوب مع تحولات التي تعرفها الإدارة ومواكبة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن للأحزاب السياسية دور في اختيار المترشحين الذين يلتمسون فيه المؤهلات اللازمة لتأدية هذه المهمة بصفة حق منحه لها قانون الانتخابات، وهذه هي الشراكة الحقيقية بين السلطات العمومية والسلطات التشريعية والمؤسسات السياسية.

من جهة أخرى نبه الوزير لوجود بعض النقائص والإختلالات في التسيير في بعض المجالس المحلية المنتخبة، ولتدارك ذلك اعتمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية برامج تكوينية عديدة لصالح رؤساء المجالس الشعبية البلدية باعتبارهم مسيرين الأولين للبلدية، قصد تحصيل الكفاءات وتحسين قدرتهم في التسيير والعمل.

كما شملت هذه الدورات التكوينية كل الفاعلين في الحياة المحلية لا سيما المفتشين، أمناء الإدارة، أمناء عامين للبلديات...)، قصد مرافقة رؤساء المجالس الشعبية البلدية في المهام التي يضطلعون بها.

مؤكدا في الأخير حرص السلطات العمومية على تحيين التسيير المحلي عبر دمج كافة الفاعلين في الحركية التنموية من أجل تحسين المردودية وبلوغ الأهداف المسطرة.

هوامش شهادة الميلاد..

ردا عن سؤال السيد جمال سعيد، عضو مجلس الأمة، عن ظاهرة الطلاق قبل البناء، وإمكانية حذف كلمة مطلقة من شهادة الميلاد؟

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية السيد نور الدين بدوي أن ظاهرة الطلاق قبل البناء قد انتشرت في مجتمعنا.

وأن المشرع الجزئري أطّر الحالة المدنية للأشخاص بموجب أحكام القانون 08-14 الذي ينظم القواعد الخاصة لمختلف العقود الحالة المدنية، وقواعد التسجيل في السجلات الحالة المدنية بما في ذلك البيانات الهامشية، كما أطر الأحوال الشخصية بموجب أحكام القانون رقم 11-84 المؤرخ في 9 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم الذي يحدد شروط الزواج و أركانه . وطبقا لذلك فإن أي زواج تم أمام السلطات المؤهلة قانونا واستوفى جميع الشروط ، واحترم أركان الزواج المفصلة في قانون الأسرة، وتم تسجيله في سجل الحالة

المدنية يعتبر زواجا شرعيا، لا يمكن حله إلا بالطلاق وان الطلاق لا يمكن إثباته إلا بحكم قضاء. كما حدد قانون الحالة المدنية كيفية تسجيل حالات الزواج والطلاق على هامش عقود الحالات المدنية ضمانا لمصالح الأزواج.

كما أن ضابط الحالة المدنية ليست من صلاحياته معرفة ما إذا كان الزواج قد إستهلك أم لا ، لأن الزواج يبدأ منذ تاريخ تسجيله في سجلات الحالة المدنية خلال 3 أيام وبالتالي لا يجوز له قانونا أن يغفل على تسجيل حكم الطلاق على هامش السجلات الحالة المدنية لكل من الزوج والزوجة.وأن الأحكام القضائية المثبتة للطلاق توضح أن هذا الطلاق قد تم قبل البناء حفاظا على حقوق الأزواج.

مؤكدا في الأخير وفي إطار التكفل والمرافقة لعصرنة وثائق الحالة المدنية ومعالجة مثل هذه الحالات ، هناك فوج عمل من مصالح الجماعات المحلية لتكفل بالجوانب التقنية لتنحية هذه الكلمة من شهادة الميلاد س 12.

صندوق خاص لدعم الصادرات

ردا عن سؤال السيد عبد القادر شنيني، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة من أجل تحفيز التجارة الخارجية، ومحاربة التجارة الغير الشرعية؟

أوضح وزير التجارة السيد بختي بلعايب أن الإجراءات التي إتخذتها وزارة التجارة لتأطير التجارة الخارجية تنقسم إلى قسمين :

1/ تدابير خاصة بضبط الواردات : والمتمثلة في :

•المبادرة بنص تشريعي يعدل ويتمم الأمر رقم 03-4 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الإستيراد البضائع وتصديرها ، وذلك قصد توفير الإطار القانوني للسلطات العمومية لتمكينها من ضبط مجال إستيراد السلع عن طريق رخص الإستيراد وتصدير بعض المنتوجات بهدف ترشيد الواردات وحماية بعض فروع الإنتاج الوطني التي تلبي متطلبات السوق الوطنية من حيث الكمية والنوعية المطلوبة.

• تعزيز الرقابة والمتابعة الدقيقة لعمليات الاستيراد التي يقوم بها المتعاملين الاقتصاديين بهدف وضع حد للممارسات غير النزيهة.

•الحد من عمليات الاستيراد لبعض المواد الكمالية.

2/ تشجع الصادرات خارج المحروقات: حيث تخصص وزارة التجارة ميزانية سنوية لصندوق خاص بدعم الصادرات خارج المحروقات، وذلك للتكفل ببعض الأعباء المرتبطة بالتصدير لفائدة المصدرين كالتكاليف النقل الدولي ، دراسة الأسواق الخارجية وكذا المصاريف المشاركة في المعارض الدولية..

كما يتم بلورة دور غرف التجارة والصناعة عبر الوطن، وتحسيس المتعاملين الاقتصاديين عبر ضرورة تحسين منتوجاتهم كما ونوعا للاستجابة لمتطلبات الأسواق العالمية، وإنشاء دار المصدر للتكفل الأمثل بالمصدرين الجزائريين ومرافقتهم.

كما اتخذت الحكومة في إطار أشغال الثلاثية عدة إجراءات تحفيزية بالتنسيق مع جمعيات أرباب العمل والشركاء الاجتماعيين لدعم المؤسسات المصدرة منها:

• تحفيز جبائي يتثمل في الإعفاء من الرسم على النشاط المهني

• الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات

• الإعفاء من دفع رسم على القيمة المضافة

إلى جانب تحفيزات جمركية منها:

• جمركة السلع في مقر المصدر

• وضع رواق أخضر خاص لعمليات التصدير يسمح بالتصريح بالسلع دون مراقبة

• إعادة العمل بالنظام الجمركي المعروف «دراوبيك»

أما فيما يتعلق بمحاربة التجارة الغير شرعية فقد أكد الوزير أن السلطات قد قامت خلال السنوات الفارطة مجهودات للقضاء على الأسواق الفوضوية، بتوفير بدائل لفائدة المتدخلين فيها خاصة من فئة الشباب. حيث تمت برمجة إنجاز 767 سوق جواري، تم استلام 594 سوق منها وتم توزيع مربعاتها على مختلف التجار الذين ينشطون في الأسواق الموازية. كما وضع برنامج آخر لإنجاز 291 سوق مغطاة عبر 48 ولاية بهدف امتصاص المزيد من الأسواق الفوضوية والتي وصل عددها إلى غاية سبتمبر 2015 بـ 1368 سوق تم القضاء على 945 أي ما يعادل 69 بالمائة، وأن عدد المتدخلين الذي تم إعادة إدماجهم حوالي 20 ألف من بين 45 ألف متدخل تم إحصائهم على مستوى هذه الأسواق.

كما تم تشجيع إنجاز المراكز التجارية والأسواق الضخمة، خاصة مع دخول حيز التنفيذ المرسوم المنظم لهذه الفضاءات التي ستسمح بضبط السوق وضمان التمويل وتقديم خدمات مطابقة لما تقتضيه قواعد وصحة المواطن.

40% فقط من يدفعون مبلغ الكراء

5) ردا عن سؤال السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة، على السيد وزير السكن والعمران والمدينة، حول دور دواوين الترقية والتسيير العقاري حول المهام المنوطة بها؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة أن المشاريع السكنية التي أنجزت قبل 1984 والتي هي ملكية للدووين الترقية والتسيير العقاري هي ملك للدولة، وأن دواوين لها صلاحيات التسيير والإيجار، وبعض الترميمات الصغيرة..

وأن الدولة أرادت صيانة ممتلكات القديمة، لكن حجم تلك السكنات تطلبت ميزانية كبيرة ، وأن الدولة تتدخل للترميم إلا في حالات إشعار بالخطر على المواطنين.منوها إلى أن القيام بعمليات الترميم تتطلب تقنيات عالية، وأن أغلب مؤسسات ترميم السكنات القديمة هي أجنبية (إسبانيا، فرنسا وإيطاليا).

مضيفا أن مبلغ كراء الشقق هزيل جدا ولايتجاوز 1500 دينار بالنسبة للعمارات الجديدة أما القديمة فهو 300 دينار، مؤكدا أن بعض دواوين الترقية أصبحت عاجزة عن تسديد رواتب الموظفين ، حيث أن نسبة دفع الكراء بالنسبة 1 مليون ساكن لا تتجاوز 40 بالمئة. لذلك قررت الدولة بيع السكنات التي أنجزت قبل 2004.

لا وجود أي اعتماد لمرقي أجنبي ؟ !

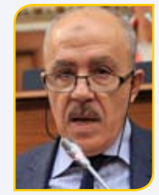

ردا عن سؤال السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة، حول دور وزارة السكن والعمران والمدينة لمراقبة المرقين الأجانب ؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة عبد المجيد تبون أن مصطلح المرقي الأجنبي غير موجود في قانون الترقية، لكن هناك بعض الترقيات الأجنبية والتي تكون في مجال الاستثمار وليس في إطار قانون الترقية الذي تشرف على تطبيقه وزارة السكن والعمران والمدينة.

مضيفا أنه بعد الفوضى التي عرفتها الترقية العقارية والتي مشاكلها و رواسبها إلى اليوم ، تم إصدار قانون سنة 2011 ليصحح الوضعية، موضحا أنه حسب القانون الجديد يوجد 5500 اعتماد لمرقي جزائري ولا يوجد اعتماد لمرقي أجنب واحد. خاصة وأن القانون الحالي يشترط على المرقي الجنسية الجزائرية.

أما وزارة السكن والعمران والمدينة فتتدخل في إطار نوعية السكن واحترام مقاييس العمران أو عند تواجد خطر في السكن.

التكفل بتمدرس تلاميذ بلدية بوعيش

ردا عن سؤال السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة، حول نقص الهياكل التربوية ببلدية بوعيش دائرة الشهبونية ولاية المدية في الطور المتوسط؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أنه بالرغم من تواجد 15 إبتدائية ببلدية بوعيش، إلا أن أغلب هذه المدارس ريفية ذات عدد قليل حيث يبلغ عدد التلاميذ بها مجتمعة 1412 تلميذ، وأن المتوسطة المتواجدة بالبلدية تضم 816 تلميذ بمعدل 34 تلميذ في الفوج التربوي الواحد، لذلك لا يمكن القول أن المتوسطة تعاني من اكتظاظ حسب المعايير المستعمل اليوم، ولكن أكدت الوزيرة على ضرورة تحسين الأمور لذلك قامت بالتكفل بهذا المشكل ببعض الحلول وتتمثل في:

• استلام 4 أقسام توسعة ليصبح عدد الأقسام المتنقلة 4 بدلا من 8

• تسجيل سنة 2016 متوسطة جديدة.

كما سيتم اقتراح تسجيل ثانوية بالبلدية ووضعها ضمن الأولويات، مضيفة أن تلاميذ البلدية بلغ عددهم 350 تلميذ متكفل بهم بالدراسة في ثانوية فارس بني مهمل بشهبونية بالنظام الداخلي و نتائجها فاقت معدل الوطني في إمتحانات البكالوريا حيث قدرت نسبة النجاح هذه الثانوية 55.05 بالمائة. مؤكدة في الأخير أن الهدف اليوم هو التعليم النوعي وتحسين ظروف التمدرس .

الاكتضاظ حقيقة.. وليست حتمية

ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول الاكتظاظ بالمدارس ومشكل النقل المدرسي؟

أكدت وزيرة التربية الوطنية السيدة نورية بن غبريط أن مسالة الاكتظاظ تعتبر من بين إنشغالات القطاع، وبالرغم من استفادت القطاع من برنامج هام خلال المخطط الخماسي ، إلا أن هناك بعض العوامل لم تسمح بتحقيق كل الأهداف المسطرة، ومن بين هذه الأسباب:

• المحدودية وسائل الإنجاز ونقص اليد العاملة والوعاء العقاري.

• عملية الترحيل التي استفادت منها العائلات الجزائرية

• النمو الديمغرافي وارتفاع نسبة المواليد خاصة منذ سنة 2000.

مضيفة أن الاكتظاظ عرف تراجعا نسبيا هذه السنة، خاصة مع تحديد الأولويات في مجال الإنجاز الهياكل التربوية خاصة في المناطق التي تشهد ضغطا كبيرا بالإضافة إلى جملة من الإجراءات التي تم اتخاذها والمتمثلة في :

• تفجير الأفواج التي تعرف اكتظاظا وفتح أقسام توسعة في عدد كبير من المؤسسات التربوية لتخفيف الضغط فيها،

• مراجعة الخريطة المدرسية في بعض المدارس

الابتدائية باللجوء إلى نظام الدوامين وفتح بعض الملحقات بالمتوسطات والثانويات في مؤسسات مجاورة،

وحسب الوزيرة فإن نسبة الأفواج التي تعاني من الاكتظاظ تقدر بـ 5.36 بالمائة في الابتدائي و 6.71 بالمائة في المتوسط و 3 بالمائة في الثانوي على المستوى الوطني.

أما فيما يخص الحركة التنقلية للأساتذة فأن المعمول به هو القيام بهذه الحركة قبل شهر جويلية لتمكين كل المواطنين المعنيين من المقررات تعيينهم قبل الدخول المدرسي، غير أنه يتم بصورة استثنائية معالجة بعض الحالات القليلة جدا مع بداية الدخول المدرسي.

أما فيما يخص التكفل وزارة التربية الوطنية بالنقل المدرسي، أوضحت الوزيرة أن القانون واضح في هذا الشأن حيث تنص المادة 122 من قانون البلدية ، على البلدية أخذ كافة الإجراءات قصد السهر على ضمان توفير وسائل النقل للتلاميذ والتأكد من ذلك، كما تساهم وزارة التضامن الوطني في تدعيم حظيرة النقل المدرسي في المناطق النائية أين تقل وسائل النقل العمومي.

مضيفة أن الدولة ترصد ميزانية سنوية للبلديات تحت إشراف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ويأتي دور وزارة التربية الوطنية في التعاون من الوزارتين المعنيتين من أجل تحديد المناطق التي تحتاج إلى النقل المدرسي مع إحصاء التلاميذ المستفيدين من اعملية.

مؤكدة في الأخير أنه بالرغم من تواجد 6392 حافلة مدرسية إلا أن النقل المدرسي هو انشغال مشترك للقطاعات المعنية ومن أجل التكفل به تم تنصيب لجنة مشتركة للقطاعات المعنية لتلبية الطلبات المسجلة.

ملعب لكرة القدم بسطيف

ردا عن سؤال السيد لكحل العمري، عضو مجلس الأمة، حول أسباب تأخر إنجاز ملعب كرة القدم بولاية سطيف؟

أوضح وزير الشباب والرياضة السيد الهادي ولد علي أنه تم تسجيل هذا المشروع شهر سبتمبر 2007 عقب المناقصة المعلقة سنة 2008 حيث تم تعيين مكتب للدراسات من أجل المساعدة التقنية شهر جانفي 2010، وبعد إرسال دفتر الشروط لدراسة للجنة الوطنية للصفقات العمومية دعت هذه الأخيرة إلى فصل المشروع إلى جزئين جزء يحتوي على الملعب والجزء الثاني يحتوي على منشئات رياضية ترفيهية.

وبعد الموافقة على دفتر الشروط والإعلان على المناقصتين اللتان تمت بتاريخ 19 فيفري 2014 قد أسفرتا عن عدم جدوى.

ونتيجة لما سبق أعلنت ولاية سطيف عن إجراء الصفقة بالتراضي البسيط، أسفرت بعد عدة مفاوضات على منحها للمجمع الجزائري كوسيدار بناء وسايير بناء بتاريخ 16 جويلية 2014 وتمت المصاقة على الصفقة في مجلس الوزارء المنعقد في 26 أوت 2014 والترخيص لمديرية الشبابا والرياضة لولاية سطيف بصفتها صاحب المشروع.

وقد قررت الوزارة إنجاز المشروع على مرحلتين، المرحلة الأولى تتضمن بتحويل ترخيص البرنامج المتوفر من أجل التكفل فقط بالملعب التي تمثل المنشأة الرئيسية للمشروع. بينما باقي المشروع يبقى ويتم تأجيله والتكفل به في إطار إعادة تقييم ثاني، والذي بدوره تم تأجيله مرة أخرى لأن التعديل المطلوب والغير الممنوح يبقى معلقا لعدم كفاية المبلغ المرصود له.

وعلى ضوء العراقيل المتعلقة بالميزانية الناجمة عن انخفاض الموارد المالية للبلاد تم تجميد وتأجيل هذا المشروع على غرار المشاريع التجهيزات التي لم يتم الشروع فيها.

المدرسة فضاء يُحصّن بوعي الجميع

ردا عن سؤال شفوي السيد حسني سعيدي، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات التي اتخذتها الوزارة للحد من ظاهرة العنف واللأمن التي أصبحت تعرفها المؤسسات التربوية؟

أوضحت وزيرة التربية الوطنية السيد نورية بن غبريط، أن ظاهرة العنف والآمن تعتبر إنشغالا حقيقا تتطلب تظافر جهود الجميع، ولمعالجة هذه الظاهر قررت الوزارة عقد إجتماع يوم 14 نوفمبر 2015 بثانوية الرياضيات بالقبة تحت شعار «المدرسة فضاء يحمي ومحمي»، حيث سيتم تقديم فيه نتائج عمل الأفواج المشتركة من الوزارة، النقابات وجمعيات الأولياء التلاميذ إلى جانب كل الفاعلين وإطارت التربية وممثلو عن أجهزة الأمن.

منوهة أن هذا اليوم الدراسي هو مبادرة تضاف إلى كل المبادرات التي أخذها القطاع سابقا، لاقتراح خطة عمل تتضمن إجراءات يمكن تنفيذها على المدى القصير المتوسط والبعيد.

وبالنسبة للآفات والانتهاكات والاعتداءات التي تحدث أمام المؤسسات التعليمية، فإن الوزارة تعمل حليا على ضبط قائمة المؤسسات التي سجلت في محيطها عمليات عنف قصد تبليغها للمصالح المعنية لتكثيف الدوريات بجوارها.

أما بالنسبة للمظاهر التي تسجل داخل المؤسسات المدرسية فالتكفل بها يتم عن طريق تشخيص الوقاية والتحسيس والمتابعة.

منوهة إلى أن الوزارة قامت بفتح قنوات التواصل تحت تصرف المواطنين كالموقع الإلكتروني، وصفحات على شبكات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني « أمانة» الذي يسمح للمواطنين بالتواصل مع الوزارة مباشرة و إيصال انشغالاتهم. إلى جانب الخط الأخضر (75-10) الذي وضعته الوزارة تحت تصرف المواطنين منذ أفريل 2014.

موضحة أن التوعية والتحسيس بضرورة تبليغ وإيداع شكاوي عن الانحرافات والآفات والمظاهر التي تخل بالآداب العامة أمر مهم حسب الوزيرة، وأن السكوت على هذه التصرفات يزيدها إنتشارا، كما تلعب الوقاية دور كبير في الحد من مظاهر العنف، حيث يجب التأكيد على معالجة الخلافات عن طريق الوساطة والحوار. كما اتخذت الوزارة سلسلة من التدابير تتمثل أساسا في:

• تعاون واتصال مع الأولياء ومختلف المتعاملين التربويين

• فتح ملف توظيف الحراس ومختلف الأعوان في المؤسسات التربوية خاصة في المدارس الابتدائية بالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

• التوقيع على منظومة أخلاقيات المنظومة التربوية الذي يحدد حقوق وواجبات كل أفراد الجماعة التربوية.

• تحيين النصوص التنظيمية المتعلقة بمختلف المجالس الموجودة في المؤسسات التعليمية، خاصة مجالس التأديب للقيام بدورها في مواجهة الظاهرة.

مؤكدة في الأخير أن كل هذه التدابير ستثرى بما ستقدمه اللجنة المشتركة التي ستعرض مقترحاتها، وأن الأبواب تبقى مفتوحة لاستقبال كل الاقتراحات التي تساهم في معالجة هذه الظاهرة.

تفاديـــــا للإضرار بالأراضي الفلاحـــية

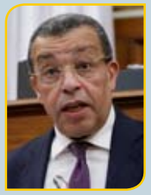

• ردا عن سؤال السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة، حول التعليمة الموجهة لمصالح الحفظ العقاري الصادرة في 21 أفريل 2015 المتعلقة بالتصرف في الحقوق المشاعة على الأراضي الفلاحية ؟

أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة أن هذه التعليمة هي ذات طابع تحفظي ومؤقت، لأن مصالح الأملاك العقارية والحفظ العقاري لاحظت منذ بضع سنوات تجزئة الأراضي الفلاحية لمخصصات صغيرة تتراوح مابين 200 متر مربع إلى 300 متر مربع، تبين أن الغرض من إنشاء هذه التخصيصات الصغيرة والمتوسطة هو استعمالها كأوعية لتشييد بنايات وهي غير قانونية ومن دون رخصة التجزئة أو البناء. تتم بواسطة وكالات عقارية ثم تكرس بعقود توثيقية.

موضحا أن هذه التجزئات قد سببت حسب مصالح الأملاك العقارية أضرارا للقطاع الفلاحي والإنتاج الفلاحي وحتى للممارسة الفلاحية، حيث صغرت المساحات الفلاحية المفيدة على قلتها من جهة وفي انتشار البنايات بصفة غير قانونية من جهة أخرى.

مؤكدا أن هذه الوضعية المضرة هي التي استدعت وضع مذكرة في 21 أفريل 2014 من طرف وزارة المالية ومصالحها، كإجراء مؤقت وتحفظي لتجميد شهر العقود المتعلقة بالمعاملات بصفة وقائية ومؤقتة في انتظار وضع جهاز ملائم من طرف مصالح وزارة المالية بالتعاون مع وزارة الفلاحة ووزارة الداخلية للتمكن من تأطير هذه العملية.

مؤكدا في الأخير أن هذا الإجراء لا يمس بأي حال ملكية الأشخاص، وإنما حماية للأراضي الفلاحية في انتظار حل لهذه الوضعية من وضعية مؤقتة إلى وضعية مقننة.

مصير المشاريع بولاية باتنة..

• ردا عن سؤال السيد عمار ملاح، عضو مجلس الأمة، على السيد وزير المالية حول مصير العديد من المشاريع بولاية باتنة والتي لم تنطلق إلى يومنا هذا؟

أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان بن خالفة أنه رصدت لولاية باتنة رخص برامج وحتى رخص لقروض كبيرة من سنة 2010 إلى 2015 تزيد عن 149 مليار دينار.

ولأن الجزائر تعرف ضائقة مالية بسبب تراجع أسعار البترول تم تجميد وليس إلغاء العديد من المشاريع، مؤكدا أنه سيتم إنجازها كلما كان هناك يسر مالي، مضيفا في نفس السياق أنه تم تحديد معايير لأولوية المشاريع التي يجب إنجازها وذلك وفق مبدأ الوزن الاجتماعي (كالمدارس، المستشفيات، الطرق...)

فعن مشروع إنجاز مستشفى جامعي الذي خصص له 10 ملايير، جمد بقرار حكومي مشترك بين الوزارة الوصية ووزارة المالية . في حين أن مشروع السكة الحديدية الرابط بين مدينة باتنة وجامعة 2 فسديس أوضح الوزير أن ملفه التقني لم يكتمل، لكنه لم يجمد.

في حين أن مشروع ترامواي باتنة جمد كون أن الدراسات لم تكتمل بعد، على غرار مشروع الطريق السيار للهضاب العليا الرابط بين مدينة باتنة وخنشلة.

المركز الجامعي بإليزي..في الانتظار..

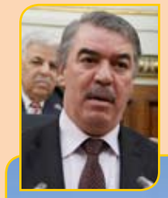

ردا عن سؤال السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، حول مدى التقدم في استكمال إنجاز المركز الجامعي بإليزي سواء على الصعيد الهيكلي أو على الصعيد البيداغوجي؟

أوضح وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد طاهر حجار أنه تم تسجيل إنجاز المركز الجماعي باليليزي بعنوان برنامجين خماسيين للفترة (2005-2009) و (2010 2014) على التوالي، وقد تم تسجيل سنة 2006 العملية الأولى لدراسة وإنجاز وتجهيز 1000 مقعد بيداغوجي وبعد اختيار الأرضية وانتهاء من الدراسات المعمارية والتقنية واجه المشروع عدة صعوبات تمثلت على وجه الخصوص في عدم إيجاد وسائل إنجاز في الولاية بإمكانها التكفل لإنجاز مشاريع كبرى من هذا الحجم، إذ توالت إجراءات والمناقصات غير المجدية ولم تتمكن المصالح المخولة من الانطلاق الفعلي للمشروع إلا سنة 2011 حيث تم اختيار المؤسسة المناسبة للإنجاز.

مؤكدا أنه تم استلام الشطر الأول من البرنامج المسطر والمتمثل في 5000 مقعد بيداغوجي مما سمح من إفتتاح المركز الجامعي مع مطلع السنة الجامعية الماضية (2014-2015) ، وتم استلام الشطر الثاني وقوامه 200 مقعد بيداغوجي مع مطلع السنة الجامعية الحالية (2015-2016)، علما أن نسبة تقدم الأشغال للشطر المتبقي من البرنامج والمقدر بـ 300 مقعد بيداغوجي بلغت نسبة 60 بالمائة ويتوقع إستلامه في غضون شهر أفريل 2016.

وفي مجال الخدمات الجامعية المرافقة للمركز الجامعي فقد تم استلام جناح أول بسعة 125 سرير خلال السنة الجامعية المنصرمة، واستلام جناح ثان قوامه 125 سرير بداية من السنة الجامعية الحالية.

أما بخصوص الجانب البيداغوجي والتخصصات التي يضمنها المركز حاليا، وآفاق خريطة التكوين به إستجابة لمتطلبات المحيط ، فأوضح الوزير أن المركز يتضمن معهدين هما معهد للعلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير ومعهد للغة العربية وآدابها.

وتطمح إدارة المركز على المدى القصير إلى تعزيز عروض التكوين بفتح تخصصات تتماشى وطبيعة المنطقة كالاقتصاد السياحي والفندقي واقتصاديات الطاقة، فضلا عن تخصصات أخرى في مجال المالية المحاسبة وإدارة الأعمال. أما على المدى المتوسط، فتنوي إدارة المركز الانفتاح على بعض التخصصات العلمية والتكنولوجية وذلك من خلال إعادة هيكلة المركز باستحداث معاهد جديدة في ميدان العلوم والتكنولوجيا.

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

النائب الأول لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية.

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 16 ديسمبر 2015 ، بمقر المجلس، السيد اسحاق جهانكيري، النائب الأول لرئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية.

وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل الرقي بالعلاقات الاقتصادية والتجارية إلى مستوى الامتياز الذي بلغته العلاقات السياسية بما يخدم مصلحة الشعبين، تحت القيادة الحكيمة والرشيدة لرئيسي البلدين، والتي من أبرز سماتها التنسيق والتشاور الدائم على مستوى المحافل الدولية حكومية كانت أو برلمانية.

الطرفان تطرقا أيضا إلى الأزمة التي تعرفها سوق الطاقة والوسائل الواجب اتخاذها لمواجهة هذا الظرف. كما تم تبادل وجهات النظر حول عديد القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

واستقبل يوم الأحد 27 ديسمبر 2015، بمقر المجلس، السيد نور الدين بوشكوج، الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، الذي أدى له زيارة مجاملة.

وقد استعرض الطرفان الوضع في الوطن العربي والدور الذي يمكن للبرلمان العربي أن يلعبه في إطار لم الشمل، والإسهام في إنهاء الأزمات والنزاعات التي تعرفها العديد من الدول عن طريق اقتراح حلول توافقية.

في هذا السياق، نوّه السيد نور الدين بوشكوج بالموقف الجزائري الثابت والداعم لكل المبادرات التي قام بها البرلمان العربي.

السفراء

سفير دولة الكويت

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 28 ديسمبر 2015، بمقر المجلس، سعادة سفير دولة الكويت بالجزائر السيد محمد مرزوق الشبو الذي أدى له زيارة مجاملة تم خلالها التطرق للعلاقات الثنائية الجيدة وإرادة البلدين القوية في العمل سويا من أجل تطويرها في كافة المجالات. كما تم بالمناسبة التأكيد على أهمية التعاون البرلماني وضرورة مواصلة التواصل والحوار القائم بين البرلمانيين .. وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا العربية الراهنة.

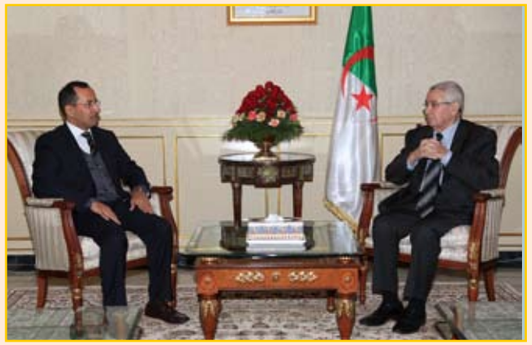

سفير تركيا

واستقبل يوم الثلاثاء 29 ديسمبر 2015، بمقر المجلس، سعادة سفير تركيا بالجزائر السيد ماحمت بوروي الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر تعيينه في الجزائر، وكان اللقاء فرصة لاستعراض العلاقات العريقة بين البلدين وأبعادها التاريخية والحضارية والتأكيد على أهمية تعزيزها وترقيتها بما يخدم المصالح المشتركة لاسيما في المجال الاقتصادي وتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف الشراكة في العديد من مجالات الاستثمار .. كما تم بالمناسبة التطرق للأوضاع السائدة في المنطقة وتبادل وجهات النظر حول العديد من القضايا الجهوية والدولية.

جائزة اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته

رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح يقدم الجائزة للرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز

منحت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، يوم الأحد 13 ديسمبر 2015، بالجزائر العاصمة، جائزتها لسنة 2015 للرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز عرفانا له على الجهود التي بذلها طيلة 40 سنة من النضال من أجل حقوق الشعب الصحراوي.

وقدم رئيس مجلس الأمة عبد القادر بن صالح، الجائزة للرئيس الصحراوي والأمين العام لجبهة البوليزاريو، محمد عبد العزيز، وذلك بمناسبة الذكرى الـ67 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان (10 ديسمبر 1948).

وحضر مراسم التكريم ممثلون عن وزارة الشؤون الخارجية وأعضاء من البرلمان بغرفتيه وقانونيون وعدد من ممثلي جمعيات المجتمع المدني المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان بالإضافة إلى أعضاء من السلك الدبلوماسي الصحراوي ومناضلين حقوقيين صحراويين.

وكانت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان قد منحت جائزتها في طبعتها الاولى لرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة نظرا لما قدمه طيلة مساره النضالي.

إستقبالات رؤساء اللجان

وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية المجر- الجزائر

استقبل السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج ، يوم الاربعاء 25 نوفمبر 2015 بمقر مجلس الأمة، وفدا برلمانيا عن مجموعة الصداقة البرلمانية المجر-الجزائر يرأسه السيد لاجوس كيبلي.

تناول الطرفان سبل تعزيز العلاقات الثنائية العريقة بين الجزائر والمجر، لاسيما في المجال البرلماني، ودور البرلمانيين في إرساء شراكة استراتيجية بين البلدين، وترقية اتفاقات التعاون المبرم بينهما بما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين ... مع التأكيد على أهمية التعاون البرلماني الثنائي من خلال تبادل الزيارات وتنظيم نشاطات مشتركة بين اللجان البرلمانية.

كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول مختلف القضايا الإقليمية والدولية الراهنة، على غرار الهجرة غير الشرعية وقضايا التحرر في العالم، مع التأكيد على ضرورة تنسيق المواقف بشأنها في مختلف المحافل البرلمانية.

جدير بالذكر، أن زيارة الوفد البرلماني المجري إلى الجزائر، تندرج في إطار تلبية دعوة رسمية من السيدة فاطمة الزهراء عتروس، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، رئيسة المجموعة البرلمانية الجزائر- المجر، وقد حضرت اللقاء رفقة سفيرة المجر بالجزائر.

وسفيرة المجر

واستقبل يوم الأربعاء 23 ديسمبر 2015، بمقر مجلس الأمة، السيدة هلغا كاتالين بريتز، سفيرة جمهورية المجر بالجزائر.

تباحث الطرفان سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، لاسيما البرلمانية منها، كما تطرقا إلى مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وكذا تجربة الجزائر الرائدة في مكافحة الإرهاب.

الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

شارك السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة الإقليمية لشمال إفريقيا بالبرلمان الإفريقي، في الاجتماع التحضيري للدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ COP 21، خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 09 نوفمبر 2015 بباريس (فرنسا).

تحقيق المساواة بين الجنسين التحديات والفرص في سياسة الجوار الأوروبية

بدعوة من المكتب الاقليمي للدول العربية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في اجتماع عالي المستوى حول موضوع «تحقيق المساواة بين الجنسين التحديات و الفرص في سياسة الجوار الأوروبية»، وذلك يومي 09 و 10 نوفمبر 2015 بمدينة تبيليسي (جورجيا).

وكان الهدف من المؤتمر إتاحة الفرصة للمشاركين في تحديد أجندة المساواة وتمكين المرأة في سياسة الجوار الأوروبية، من حيث التحديات و تبادل الخبرات في مجالات التمكين السياسي للمرأة.

للعلم، نظم هذا المؤتمر بالتعاون فيما بين الإتحاد الأوروبي ووزارة الخارجية لجمهورية جورجيا، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة و برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للإسكان.

اجتماع لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة بالبرلمان الإفريقي

شارك السيد مختار زروالي، رئيس لجنة الشؤون القانونية، الإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة، عضو لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة بالبرلمان الإفريقي، في الاجتماعات المنظمة من طرف اللجنة الدائمة للاقتصاد الريفي والزراعة والبيئة والموارد الطبيعية بالتعاون مع المكتب الإفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للإتحاد الإفريقي (AU- IBAR)، المنعقدة بنيروبي (كينيا) في الفترة مابين 03 و14 نوفمبر 2015.

و قد تضمن جدول الأعمال تنظيم الاجتماعات التالية:

• خلية لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة بشأن البرنامج الإفريقي الشامل للتنمية، يومي 03 و04 نوفمبر 2015.

• اجتماع تخطيطي بشأن الإستراتيجية الإفريقية للثروة الحيوانية، من 05 إلى 07 نوفمبر 2015.

• قمة البرلمانيين الثانية حول التغير المناخي من 10 إلى 14 نوفمبر 2015.

الندوة الأوروبية الأربعين لتنسيق الدعم و التضامن مع الشّعب الصحراوي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في فعاليات الندوة الأوروبية الأربعين لتنسيق الدعم والتضامن مع الشّعب الصحراوي (EUCOCO 40) التي انعقدت يومي 13 و 14 نوفمبر 2015 بالعاصمة الإسبانية مدريد.

وتكون الوفد من السيدة و السادة:

• أحمد سعيد رضوان، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية بمجلس الأمة، رئيس الوفد.
• رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة،
• عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة،
• سعيد كاشا، عضو مجلس الأمة،
• عمار الطيب، عضو مجلس الأمة.

انعقدت فعاليات هذه الدورة تحت شعار» تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، ضمان للسلم والاستقرار في المنطقة»، في سياق الذكرى الأربعين لإبداء محكمة العدل الدولية رأيها القانوني الاستشاري بخصوص القضية الصحراوية.

اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، برئاسة السيد محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، في اجتماعات المجموعة الخاصة بالمتوسط والشرق الأوسط (GSM) التابعة للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (AP-OTAN) بفلورنسا (ايطاليا) خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 28 نوفمبر 2015.

تناول المشاركون بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها :

• بلدان الخليج، الحرب الأهلية السورية والأوضاع الأمنية الإقليمية.
• المقاربات الأوروبية الأمريكية والإقليمية لمحاربة داعش.
• الأبعاد الاقتصادية والأمنية للتحديات الطاقوية بالشرق الأوسط.
• تمويل الإرهاب.
• المرأة والتنمية في منطقة المتوسط والشرق الأوسط.
• ليبيا : تحدي بناء الدولة والحرب الأهلية.
• العلاقات الإيرانية مع الغرب : نحو نهاية التوترات؟

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بصفته «عضو شريك متوسطي».

مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية

شارك السيد السعيد بركات، عضو مجلس الأمة، في الاجتماع البرلماني المنظم بالتعاون والتنسيق بين الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الفرنسي بغرفتيه بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، و ذلك يومي 05 و 06 ديسمبر 2015 بباريس (فرنسا).

إنعقد هذا الاجتماع في إطار الدورة 21 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP21)، والاجتماع 11 للأطراف في بروتوكول كيوتو (CMP11) المقرر تنظيمهما في الفترة من 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر بالعاصمة الفرنسية باريس.

يتضمن جدول أعمال الاجتماع البرلماني دراسة عدة بنود منها :

• دعوة إلى النشاط البرلماني في مجال التغيرات المناخية.
• قيادة العالم نحو اقتصاد أخضر.

اجتماعات البرلمان الإفريقي

شارك السيد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي في الاجتماعات المنظمة من طرف البرلمان الإفريقي (PAP)، المنعقدة بالعاصمة السينغالية داكار، في الفترة الممتدة من 15 إلى 18 ديسمبر 2015.

تضمن جدول الأعمال تنظيم:

• الاجتماعات الاستشارية للأطراف الفاعلة والخبراء حول تقييم آثار وتداعيات البروتوكول المعدل للبرلمان الإفريقي.
• نظام المتابعة والتقييم الخاص بالبرلمان الإفريقي.

الاجتماع 28 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

شارك السيد سي يوسف مختار، المراقب البرلماني لمجلس الأمة، ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM، في الاجتماع 28 لمكتب الجمعية الذي إنعقد يوم 18 ديسمبر 2015 بالعاصمة الايطالية روما.

تضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشة المواضيع التالية :

• نظرة حول نشاطات الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط على المديين القصير و الطويل.
• الوضعية المالية للجمعية.
• التحضيرات الجارية للدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط التي ستنعقد شهر فبراير 2016.

أطفال جمعية «ألف» بالعاصمة في زيارة إلى مجلس الأمة

في إطار برنامج الأبواب المفتوحة التي ينظمها مجلس الأمة، قامت مجموعة من أطفال جمعية «ألف» الكائن مقرها بالشراقة (الجزائر العاصمة)، بزيارة لمقر المجلس يوم الخميس 17 ديسمبر 2015.

خلال هذه الزيارة، طاف أطفال هذه الجمعية ومؤطروهم بمختلف مرافق ومصالح المجلس، وقدمت لهم شروحات حول تركيبته البشرية وأجهزته وهيئاته ومهامه وصلاحياته وكذا نبذة تاريخية عن المقر الذي يحتضن المؤسسة.

اليونان

البرلمان يعترف بدولة فلسطين عاصمتها القدس الشرقية

أقر البرلمان اليوناني يوم 22 ديسمبر 2015 بالأغلبية رسميا بدولة فلسطين، بحضور رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس، والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

ويحمل قرار البرلمان اليوناني، صفة «توصية» للحكومة اليونانية بالاعتراف رسميا بدولة فلسطين.

وكان رئيس الوزراء اليوناني أليكسيس تسيبراس، قال في تصريحات صحفية إن بلاده ستستخدم كلمة فلسطين، بدلا من السلطة الفلسطينية في مراسلاتها الرسمية»، مشيرا إلى أن اليونان دولة وحكومة ستقرر في الوقت المناسب الاعتراف رسميا بفلسطين كدولة.

وكانت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان اليوناني

قد صوتت الأسبوع الماضي بالإجماع لمصلحة الاعتراف بدولة فلسطين ودعت البرلمان إلى إقرار نص بهذا الشأن.

وبحسب مصدر في الحكومة اليونانية فإن التقارب الذي حدث في السنوات الأخيرة بين اليونان وإسرائيل، ولا سيما في مسائل الطاقة، لم يؤثر على العلاقات التقليدية الجيدة بين أثينا والفلسطينيين.

وكان رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس قد زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية في نهاية نوفمبر حيث التقى عباس. وبحسب مصدر حكومي فإن تسيبراس وجه خلال ذلك اللقاء دعوة لعباس لحضور جلسة اعتراف البرلمان بدولة فلسطين.

يشار إلى أن عشرات الدول اعترفت حتى الآن بدولة فلسطين التي رفع علمها للمرة الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في 30 سبتمبر في حدث ينطوي على دلالات رمزية كبيرة.

فنزويلا

المعارضة في فنزويلا تفوز بالغالبية البرلمانية لأول مرة منذ 16 عاما

فازت المعارضة في فنزويلا بالغالبية النيابية لأول مرة منذ 16 عاماً، على ما أعلنت السلطات الانتخابية ، بعد اقتراع جرى، يوم الأحد 06 ديسمبر 2015 على خلفية استياء شعبي إزاء الأزمة الاقتصادية.

وأعلنت رئيسة المجلس الوطني الانتخابي تيبيساي لوثينا، أن ائتلاف المعارضة «طاولة الوحدة الديمقراطية» حصل على 99 مقعداً أي غالبية 61 في المائة مقابل 46 مقعداً لحزب فنزويلا الاشتراكي الموحد بزعامة الرئيس نيكولاس مادورو، مشيرة إلى أن بعض المقاعد لم تحسم بعد في انتظار انتهاء عمليات فرز الأصوات.

وعند إعلان النتائج الرسمية بعد تأخير استمر عدة

ساعات ارتفعت هتافات الفرح وأصوات المفرقعات في بعض أحياء كراكاس.

وفور إعلان النتائج اعترف مادورو بها وقال في كلمة تلفزيونية: «جئنا بأخلاقياتنا وأدبياتنا للاعتراف بهذه النتائج، وقبولها ولنقول لفنزويلا أن الدستور والديمقراطية انتصرا».

وكانت استطلاعات الرأي تشير منذ عدة أشهر إلى فوز كاسح للمعارضة في هذه الانتخابات مستفيدة من الاستياء الشعبي في ظل الأزمة الاقتصادية الناتجة عن هبوط أسعار النفط في بلد يملك أكبر احتياطات نفطية في العالم.

وتشكل نتائج الانتخابات منعطفاً تاريخياً في هذا البلد منذ وصول الحركة التشافية إلى السلطة عام 1999 ولو أن بعض المحللين يحذرون من أن مادورو قد يسعى للحد من صلاحيات البرلمان للتصدي لهذا الانتصار، مجازفاً بإثارة احتجاجات.

اسبانيا
قوى اليسار تحقق نتائج مبهرة

نتائج الانتخابات البرلمانية التي شهدتها اسبانيا يوم الأحد 21 ديسمبر 2015 والتي شارك فيها 73,2 في المائة من الناخبين، مقارنة بـ 68,94 في الانتخابات السابقة، تمخضت عن معاقبة الناخبين لأحزاب اليمين والوسط التقليدية التي ظلت مهيمنة على المشهد السياسي في البلاد منذ عودة الديمقراطية بعد وفاة الجنرال فرانكو عام 1975. وبعد فرز اكثر 90 في المائة من اصوات الناخبين، أظهرت النتائج فقدان حزب الشعب اليميني المحافظ اكثريته المطلقة، وحصل على 28,7 في المائة مقابل 44,6 في المائة في انتخابات عام 2011.

ولاقى الحزب الاشتراكي الأسباني المصير ذاته، عندما تعمقت هزيمته الساحقة في الانتخابات السابقة وحصل على 22,1 في المائة، مقابل 28,8 في المائة. وبهذا حافظ على تقدم ضئيل على حزب بودوموس («نحن قادرون» اليساري)، الذي احتل بحصوله على 20,7، الموقع الثالث، في اول انتخابات برلمانية عامة يشارك فيها، فالحزب حديث التأسيس، وخرج من معطف حركة «غاضبون» الاحتجاجية التي اجتاحت اسبانيا على اثر اندلاع الأزمة الاقتصادية المالية فيها.

وحل رابعا حزب «المواطنين» يميني ليبرالي بحصوله على 13,9 في المائة، وجاءت نتائجه اقل من التوقعات التي سادت وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية. وحصل اليسار الأسباني المتحد الذي دخل السباق الانتخابي تحت اسم «الجبهة الشعبية الموحدة» والذي يشكل الحزب الشيوعي الأسباني قوته الرئيسة على 3,7 في المائة، وسيحصل على مقعدين على الأقل في البرلمان الجديد مقابل 11 مقعدا احتلها في الدورة السابقة.

ومن الضروري الإشارة ان التحالفات التي شكلها حزبا اليسار الرئيسان بودوموس واليسار المتحد في بعض الولايات قد حققت نتائج لافته، ولكن حساب المقاعد جاء وفق النظام الانتخابي النافذ لصالح بودوموس، وخلق حالة من عدم الوضوح في الحساب الدقيق لنتائج هذه القوى، ففي كتالونيا احتل تحالف اليسار «معا قادرون نحن» الموقع الأول بحصوله على 24,5 في المائة، تقابلها 12 معقدا حسبت في النتائج العامة لصالح حزب بودوموس. وحصل الشيء ذاته في فالنسيا حيث حصل تحالف «التوافق» اليساري على 9 مقاعد، وكذلك على 6 مقاعد في «أون ماريا» في ولاية غاليسيا. وحصل حزب اليسار الجمهوري، وهو حزب محلي في كاتالونيا على 16 في المائة، وسيكون ممثلا في البرلمان الأسباني بتسعة مقاعد، تاركا حزب رئيس وزراء الولاية آتور ماس خلفه، حيث حصل الأخير على 15,2 في المائة، واحتل بذلك المرتبة الرابعة على صعيد الولاية.

وعلى الرغم من النتائج الجيدة التي حققتها قوى اليسار ألاسباني، الا انها بقيت بعيدة عن تحقيق وحدة اليسار التي ادى عدم الوصول اليها، ضمن اسباب اخرى الى خسارة فرصة تاريخية لتشكيل حكومة يسارية لأول مرة في العقود التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول ان مراهنة بودوموس على كسب اصوات الوسط واليسار لحسابه، وعدم تعاونه الواسع مع اليسار المتحد، في اطار رفضه التعامل مع الاحزاب التقليدية في معسكري الوسط واليسار، دفعه إلى رفض مقترح الحزب الشيوعي واليسار المتحد، تشكيل قائمة «الجبهة الشعبية والموحدة في عموم اسبانيا، واكتفى بدعوة شخصيات قيادية في الحزب الشيوعي للمشاركة في قوائمه، او الدخول في قوائم مشتركة في بعض الولايات الأسبانية.

بوركينافاسو
حزب رئيس بوركينا فاسو الجديد يفوز بالانتخابات التشريعية

أعلنت هيئة الانتخابات في بوركينا فاسو عن فوز حزب "روش مارك كريستيان كابوري" الرئيس الجديد للبلاد، بالانتخابات التشريعية، التي جرت الأحد 29 نوفمبر 2015.

وقد تحصل حزب "حراك الشعب من أجل التقدم" على 55 مقعدا بنسبة 43.3 %، من أصل 127، فيما أحرز "الاتحاد من أجل التقدم والتغيير"، حزب "زيفيران ديابري" منافس الرئيس، على 33 مقعدا، حسب ما أعلنت عنه الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات على التلفزة الرسمية.

وقد تمكن "المؤتمر من أجل الديمقراطية والتقدم"، وهو حزب الرئيس السابق "بلاز كومباوري"، من الفوز بـ18 مقعدا، ليكون بذلك ثالث قوة سياسية في البرلمان البوركيني الجديد.

وكان مرشّح حزب "حراك الشعب من أجل التقدّم" في بوركينا فاسو "روش مارك كريستيان كابوري"، قد فاز بالانتخابات الرئاسية التي جرت الأحد، بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية، وذلك من الدور الأول للاقتراع، إثر حصـــوله على 53.49 % من أصوات الناخبين، بحسب النتائج الأوّلية التي أعلنت

عنها الهيئة المستقلّة للانتخابات.

وبإفراز الانتخابات العامة لمؤسسات تشريعية ورئاسية جديدة، أوشكت على انتهاء المرحلة الانتقالية التي عاشتها بوركينا فاسو إثر سقوط نظام "بليز كومباوري" في أعقاب انتفاضة شعبية في أكتوبر 2014.

"يُعتبر مجلس الأمة فضاءً واسعًا
للحكمة ومكانا مفضلا للحوار
والنقاش الهادئ... مجلس الأمة هو
في الواقع مدرسة كبيرة وفضاءً
للممارسة السياسية والديمقراطية.
وهذه المواصفات هي التي تدفعنا
إلى الاعتزاز بالانتماء إليه."
السيد عبد القادر بن صالح
من كلمته بمناسبة اعادة
انتخابه رئيسا للمجلس